وزير البلديات رياض غريب : نحتاج إلى أكثر من (٢) تريليون لانتشال البنى التحتية للخدمات البلدية

7-6

تجارة قطع غيار السيارات.. بين الجديد الذي لا يعمّر والمستعمل غير المضمون

12

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

سببها الجفاف والتهريب أخطار محدقة بالثروة الحيوانية في العراق!

صندوق النقد: الاستعداد لموجة انهيارات مصرفية جديدة

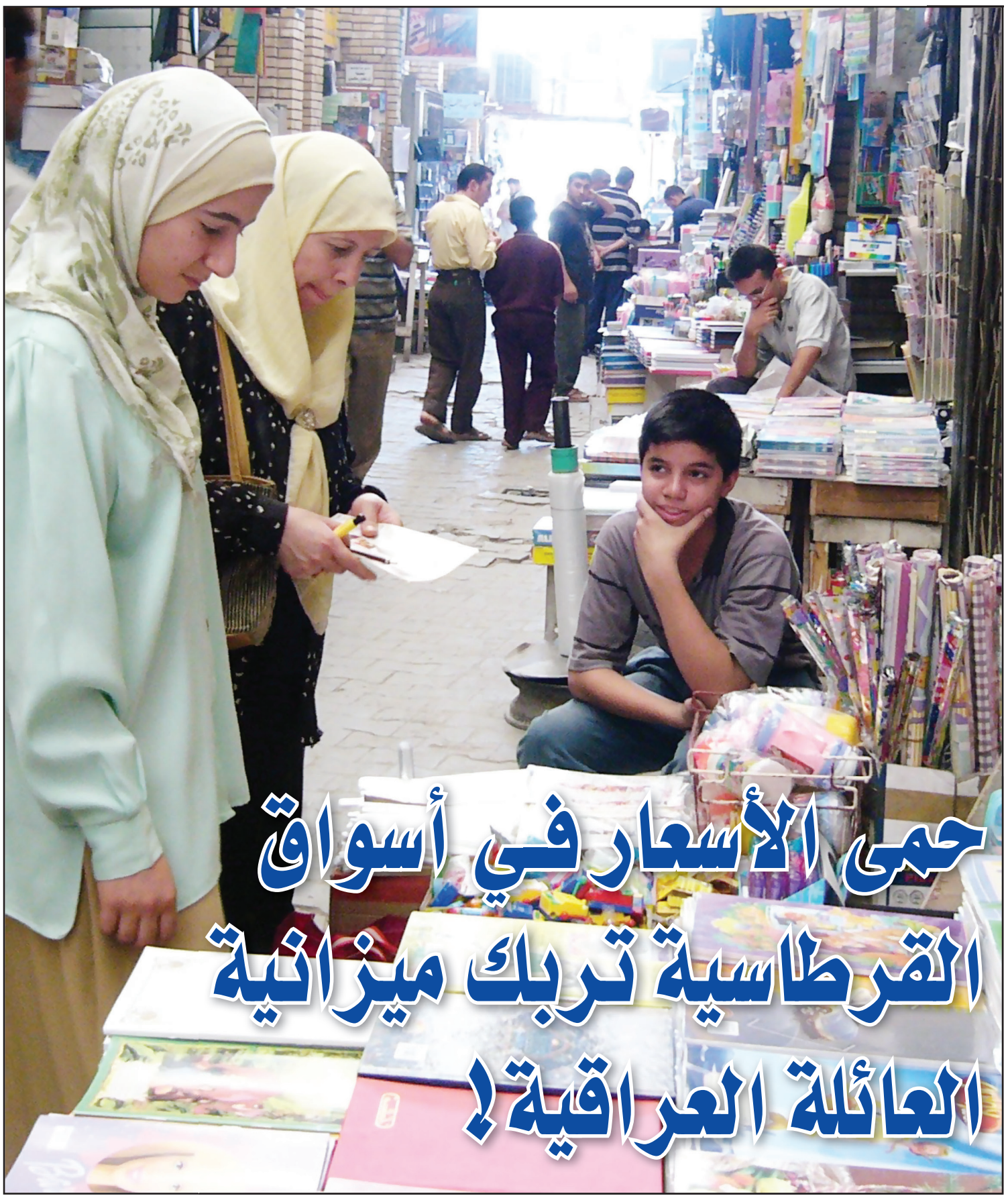

حمى الأسعار في أسواق القرطاسية تربك ميزانية العائلة العراقية!

5

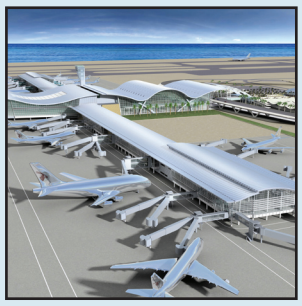

مسؤول: قطر جذبت استثمارات تمويلية بقيمة 45 مليار دولار

11

في سبيل تنمية اقتصادية شاملة تزيد الثروة العامة وتعدد مصادر الدخل

14

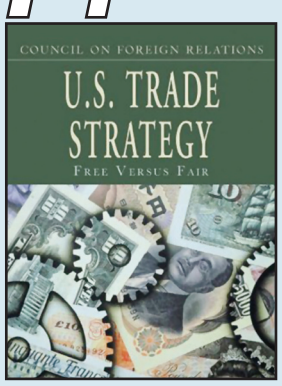

كتاب..ستراتيجية التجارة الامريكية -٩

الاقتصادي | العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

سببها الجفاف والتهريب
أخطار محدقة بالثروة الحيوانية في العراق

■ المدى / وكالات

اكد برلماني ان الثروة الحيوانية في العراق تعاني من عدم وجود مراع نظامية، التي تحد من الزيادة في حجم الثروة الحيوانية خصوصا بالنسبة للاغنام ، وقلة مياه الشرب في المناطق الرعوية ، والرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل العلفية كانت متذبذبة من سنة لأخرى، بسبب عدم استخدام هذه المحاصيل ضمن الدورة الزراعية.

وكشف عضو اللجنة الزراعية في مجلس النواب النائب وائل عبد اللطيف عن استمرار عمليات تهريب الثروة الحيوانية من العراق الى دول الجوار، محذرا من ترك هذه الظاهرة من دون اجراءات عاجلة لحماية الثروة.

وقال: ان الثروة الحيوانية تتعرض منذ نيسان ٢٠٠٣ حتى الان الى عمليات تهريب بالاتفاق بين اشخاص وتجار من تلك الدول على الحدود وبيعها باسعار مضاعفة وذلك لجودة لحوم الاغنام العراقية وتميز جلودها في الصناعة

واضاف عبد اللطيف: " ان التهريب سبب رئيس في ارتفاع الاسعار محليا ، حيث يلمس المواطن العراقي اختلافا كبيرا بين المستورد والمحلي بالرغم من المواصفات التي تتميز بها اللحوم العراقية وهو ما يبعث على الاستغراب، كاشفا ان تجارا من الكويت والسعودية وسوريا استغلوا الارباك الحاصل على الحدود في الافادة من الثروة الحيوانية العراقية.

ونبه من الاغراق السلعي للحوم والاغنام الاسترالية في الاسواق المحلية لان الاغراق يهدف الى ابعاد المواطن العراقي عن الاستهلاك المحلي وبالتالي ألحاق الخسائر بهذه الثروة".

الى ذلك قال مسؤول في وزارة الزراعة": ان الوزارة اعدت خطة من خلال الشركة العامة للبيطرة نتيجة لموجة الجفاف الحالية في العراق تمخض عنها تزويد مربى الحيوانات بالحنطة العلفية والشعير والذرة الصفراء وقد اعطيت هذه النوعيات من الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية باسعار زهيدة.

وأوضح: ان الاسباب التي ادت الى تدهور الثروة الحيوانية قلة المراعي وانخفاض انتاجيتها وعدم توفر الاعلاف الكافية وعدم تطور مديريات البيطرة الى المستوى المطلوب بحيث تتم متابعه جميع الامراض والاوبئة التي تفتك بالثروة الحيوانية وانتشار ظاهرة الصبخة في العراق بسبب قلة المساحة المعدة للرعي وانعدام ظاهرة التشجير ما ادى الى الزحف الصحراوي.

واشار الى ان هنالك تدهورا حقيقيا في اعداد الثروة الحيوانية في العراق بسبب رفع الدعم الحكومي للاعلاف خلال الفترة السابقة اضافة الى قلة المراعي في العراق والذبح الجائر والتهريب ، مضيفا: ان الاحصائية تشير الى تناقص عدد الاغنام في العراق من ١٧ مليون رأس غنم الى ٦ ملايين رأس غنم. واشار المسؤول الى ان الثروة الحيوانية تعاني من تدهور واضح سيما بعد الجفاف الذي اصاب العراق والمنطقة بسبب انعدام الامطار وانخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات نتيجة للمشاريع العملاقة التي اقامتها دولتا المنبع والمجرى تركيا وسوريا حيث بدأ قطاع الثروة الحيوانية في العراق يتراجع في الانتاج بجميع مفاصله من تربية وانتاج حيواني سيما الاغنام اذ يبدأ مربو الاغنام يومهم مع الخيوط الاولى من الفجر وكما تعودوا برعى اغنامهم ولكن هذه المرة ليس في المراعي الواسعة حيث النبات الطبيعي الذي فيه شفاء وغذاء لمتناوليه ، ولكن في المزابل ومطامر النفايات في المدن.

وتابع: "تحتاج عملية الانتاج الحيواني الى عمليات صناعية تكميلية مثل صناعة الاعلاف بطرق حديثة للافادة من مخلفات الدواجن والمجازر ومعامل الدبس والسكر في الصناعات العلفية والصناعات الجلدية ، مضيفا: ان لحم الغنم العراقي ارقى انواع اللحوم ويتميز الجلد العراقي بنوعيته الجيدة اذ يصنع نصف دباغة ويصدر الى تركيا وايطاليا لنستورد كجلد تركي او ايطالي والحقيقة انه جلد غنم او بقر عراقي ولكن صناعته "دباغته" تركية او ايطالية.

ويقول محمد علي "مربي اغنام": أتجه من الفجر الى حيث مركز المدينة من اجل ان اصل قبل غيري الى مخلفات الاسواق والخضراوات قرب الاسواق والمناطق السكنية لان الارض التي نرعى فيها لا يوجد فيها أي عود اخضر باستثناء نبات الطرفة فالاراضي التي كنا نرعى فيها اغنامنا تبلغ مساحتها اكثر من خمسة الاف دونم مازرع منها الان لايتعدى ٢٠ دونماً ولك ان تتصور حجم الجفاف الذي نعاني منه ، وطالب بتوفير الدعم الحكومي لمربي الاغنام من خلال توفير الغطاء النباتي وحماية الانتاج الحيواني وسن القوانين التي تنظم العلاقة بين الدولة والمستثمرين في هذا المجال ومنح المربين قروضا مالية بفوائد مناسبة وباقساط مريحة.

ويقول د. علي عبيس: تعد الثروة الحيوانية اساسا مهما في توفير الغذاء ويعد العراق من الدول التي تتميز باستهلاك نسبة عالية من الحبوب وكمية منخفضة من اللحوم والالبان وهذا يتطلب توسيع اسهام الثروة الحيوانية في توفير المزيد من المنتجات الحيوانية لمقابلة التوسع في الطلب الناجم عن ارتفاع معدل النمو السكاني.

واكد عبيس ان الارتفاع في مستويات دخول الافراد بعد احداث ٢٠٠٣ وبالتالي في مستوياتهم المعيشية ترتب عليه زيادة استهلاكهم للمنتجات الحيوانية، اذ ان المعروف ان استهلاك البروتين الحيواني متواز مع ارتفاع مستوى الدخل بشكل عام وخاصة ان تجربة الدول المتقدمة تثبت ذلك حيث يرتفع استهلاكها من الاطعمة الحيوانية التي تتمثل باللحوم والالبان والطيور وغيرها.

وتأتي الاغنام في المرتبة الاولى من حيث الاهمية اذ تكون الجزء الاكبر من مجموع الثروة الحيوانية تليها الماعز وبفارق كبير ثم الابقار وبعد ذلك الجاموس الذي تقل اعداده عن الانواع الاخرى.

ويقول محمد طعمة: الثروة الحيوانية قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد العراقي فهو الذي يسهم مساهمة فعالة في تامين البروتين للسلة الغذائية الا ان الذي يؤسف له ان هذه الثروة تعرضت للاهمال وبالذات المجترات، ففي عام ١٩٨٩ رفع الدعم عن هذه الثروة ما سبب تدهوراً في اعدادها وانتاجها وصل حسب احصائيات المنطقة العربية للتنمية الى ٣٣٪ فقد تناقص عدد الاغنام الى (٦٥٠٠٠٠٠) رأس، لذا نجد ان الثروة الحيوانية في العراق تعاني من مشكلة كبيرة ومهمة الا وهي ارتفاع اسعار العلف المركز وانحسار مساحات المراعي بسبب الجفاف والوضع الامني المتردي.

واضاف طعمة: ان البعد الثاني يتجسد بالتهريب العكسي من خلال تهريب الثروة الحيوانية من دول الجوار الى العراق حيث تنقل لنا حيوانات مريضة وموبوءة بأمراض عدة، بعد ان كان العراق معروفا بثروته الحيوانية ومساحات العشب والمراعي التي اسهمت في تنمية موارده الحيوانية من الاغنام والماشية التي تعد مصدرا اساسيا مهما من مصادر قوت الشعب اليومية.

واشار الى تراجع معدلات انتاج العراق الزراعي والحيواني بعد ان تعاقبت سلسلة من الازمات مثل ازمة الوقود والطاقة والمياه والدعم الحكومي لتجهز على نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية.

وقال محمود فياض الذي اضطر لبيع اغنامه لانه لم يتمكن من تأمين الاعلاف الكافية لها التي كانت مصدر دخله الوحيد: انه لم يشهد مواسم شحيحة بالامطار كهذه الاعوام بعد الاحتلال الذي يعد اهم مصدر لادامة المراعي العراقي بشكل عام والاكثر من ذلك كان بعض دول الجوار وخاصة الخليجية تعتمد في تأمين الاعلاف على العراق وكانت حركة التصدير جيدة خلال السنين الماضية وهي تعود بالفائدة على المزارعين الذين استوردوا معدات واليات لكبس الاعلاف وتجهيز المتعاملين مع دول الخليج ، اما الان فما موجود لا يسد نصف الاحتياجات.

من جهته يقول معادي سلوم الذي يملك قطيعا كبيرا من الاغنام ان اغلب مربي المواشي اجبروا على تضمين الارض المزروعة من الفلاحين ، أي استئجار اراضٍ مزروعة بمحاصيل زراعية وهذا سيؤثر على انتاج هذه المحاصيل ، وعلى اسعارها واسعار المنتجات الحيوانية التي بدأت بالارتفاع هي الاخرى ' بعكس اسعار المواشي التي بدأت بالانخفاض نتيجة ارتفاع العرض مقابل الطلب ، لكن اسعارها في الاسواق العراقية اقتربت كثيرا من اسعارها في دول الجوار ، وهذا ما قلل من نسب تهريبها بسبب تراجع اعدادها في الآونة الاخيرة بسبب قلة الدعم الحكومي وانحسار مساحات الرعي ، مشيرا الى ان المهربين في السابق كانوا يستغلون وفرة منتجنا لتهريبه الى دول الجوار ، على اعتبار ان اسعارها في الداخل اقل بكثير من تلك الدول ، اما الان فالعملية اصبحت عكسية ، فالتجارة تتجه الى الداخل!

وائل عبد اللطيف: نسعى لإصدار قانون ينظم عملية توزيع الحصص المائية بعدالة

■ بغداد / كريم محمد حسين

يضطلع البرلمان بمهمة اصدار التشريعات والقوانين ويراقب شفافية وانسيابية تنفيذ هذه القوانين، واللجنة الزراعية في مجلس النواب تتولى عملية المتابعة للقطاع الزراعي ومايرتبط به النائب وائل عبد الطيف عضو اللجنة الزراعية تحدث لـ(المدى الاقتصادي) عن ماهية عمل اللجنة وجهدها في تفعيل القطاع الزراعي ومايرتبط به من حصص مائية وثروة حيوانية

■ ما الدور الذي يضطلع به البرلمان في دعم الجهد الحكومي باتجاه زراعة الشلب؟

– البرلمان العراقي يعمل من خلال منظومة لجان وهي ٢٨ لجنة واحدها هي لجنة الزراعة والمياه والاهوار وهذه اللجنة تدرس كل ما يعزز الوضع الزراعي في العراق ومنها زراعة الشلب الذي يتميز به كثير من محافظات العراق واصبح سمة مميزة للرز العراقي ودول العالم لكن المشكلة كما هو معروف ان الرز يحتاج الى كميات كبيرة من المياه واليوم العراق يتعرض الى حرب حقيقية في مسألة المياه هلك بسببها كثير من الحيوانات والاسماك والنخيل معرضة للانتهاء على الاقل في المحافظات الجنوبية ومحافظة البصرة وزراعة الرز تحتاج الى الكثير من المياه والاهوار ان تضع خطة متكاملة للبرلمان العراقي لكي يتحرك على الوزارة لتنظيم اتفاقية او معاهدة تنظم حصة العراق من الموارد المائية من (ايران وتركيا وسوريا) بخلافه اعتقد ان الزراعة بشكل عام ستنهار ولن تصل الى نتيجة في مسألة الزراعة.

■ ما جهد البرلمان في امكانية توزيع الحصص العادلة من المياه الى المزارعين في مناطق العراق؟

– البرلمان سلطة تشريعية رقابية بامكانه بعد ان يأخذ رأي المعنيين ان يصدر قانوناً يلزم فيه وزارة الموارد المائية والوزارات المعنية توزيع الحصة المائية ولكن التشريع في العراق وكما هو معروف يمر عبر بوابتين الاولى هي مشروعات القوانين التي تأتي من الوزارة، وهذا هو الاساس في التشريع في الدولة العراقية. اما البوابة الثانية هي بوابة او منفذ مقترحات القوانين التي يتقدم بها عشرة من اعضاء البرلمان او أي لجنة من لجان البرلمان، لهذا اعتقد ان الطريقين بإمكان البرلمان ان يقوم بهما ولجنة الزراعة والمياه ان تقوم بهذا الاتجاه ولكننا في الواقع لا نلمس جهداً واضحاً لا من الوزارة ولا من البرلمان.

■ هل في نية لجنتكم اقتراح مسودة قانون الاستثمار الزراعي؟

– اعتقد ان قانون الاستثمار الزراعي موجود ويعمل به وتوجد منه مديريات عامة (مديرية عامة) موجودة في وزارة الزراعة، وهي تمارس عملها. والاستثمار الزراعي، اذا ما اردنا ان نعامله على اساس القانون رقم (٣٥)، فانه بالتاكيد سيكون كارثة زراعية بالنسبة الى العراق وعقبة كاداء امام تطور الزراعة في العراق، لانه يفترض ان نتعامل مع الزراعة معاملة استثمارية أي ان العقد الزراعي يجب ان يمتد الى اكثر من (٥٠) سنة وهذا بالتالي سوف يشجع المزارع على التحرك بسهولة على القطعة الزراعية.

نلاحظ مثلاً ان عقد رقم (٣٥) عندما تغطي وزارة الزراعة فيه (٥) سنوات وتلزم مزارع بان تزرع محاصيل ستراتيجية فقط أي لا يسمح له بانشاء بحيرات اسماك او تربية الدواجن او انشاء مزراع لتربية العجول.. الخ.

ولا يخرج عن زراعة البذور الستراتيجية وبالتالي هذا تقييد للمزارع، لكن الاستثمار اوسع واكثر آفاقاً بهذا الاتجاه ولهذا نعتقد ان كثيراً من العقود الزراعية حولت الى عقود استثمارية من قبل هيئات الاستثمار في المحافظات والاقاليم وهذا ما نعتقده الحل الافضل، ولكن اعادة النظر بقانون الاستثمار الزراعي امر ضروري جداً ولكن هذا القانون لم يطلب من البرلمان باعادة النظر فيه.

■ ماذا بشأن دعم الثروة الحيوانية وتحديداً الضوابط التي تمنع تهريب الاغنام في العراق؟

– ان العراق ومنذ سنوات طوال كان مصدراً لإنتاج الثروة الحيوانية وتطويرها و (تهريبها) الى دول الجوار جميعاً (الكويت، الامارات، السعودية وسوريا) كالأغنام والحال حقيقة هذا يعود الى ضبط الحدود ويعود أيضاً الى وزارتي الدفاع والداخلية والجهات الامنية ولاباس ان يستخدم بهذا الشأن طائرات المراقبة الحديثة نظراً للامتداد الجغرافي الواسع للحدود مع هذه الدول فهي مع السعودية بحدود ١٤٠٠ كم، و٧٠٠ كم مع سوريا.. الخ وبالتالي لتغطية هذا الموضوع يحتاج الامر الى اعداد كبيرة من قوات الجيش والامن ويفترض ان البلد يضع محطات مراقبة متباعدة تربط باجهزة الكترونية لمنع تهريب ما تبقى من الثروة الحيوانية والا فانها من الناحية الفعلية وفي التسعينيات هربت اعداد كبيرة جداً سواء عن طريق البر او المنافذ المائية وقد استمرت بعد ٢٠٠٣ تهريب (الغزلان والخيول العربية الاصيلة والجمال والاغنام والماعز الشامي) والتي كانت كبيرة جداً وكان هذا البلد يعمل من اجل تأمين الثروة الحيوانية للبلدان المجاورة وليس من اجل تأمين هذه الثروة الى ابنائه، ولهذا فان مسك الحدود من قبل وزارتي الدفاع والداخلية مهم وضروري جداً ولكنه للان لم يتم بالوجه المطلوب.

■ ما العمل في حالة تهريب الاغنام الى دول الجوار واعادة استيرادها وبيعها باسعار عالية؟

–هذا هو احد الاسباب ولكن اعتقد ان السبب الاساسي هو منع استيراد العجول والاغنام والابقار من قبل وزارة الزراعة، الجانب الاخر ان اللحوم المستوردة تخضع الى نوع الذبح (الطريقة الاسلامية) وكل اللحوم المستوردة تكون اغلبها غير مرغوبة من هذه الناحية لانها من دول غير اسلامية ولهذا تجد ان الاقبال في السوق على شراء اللحوم والدواجن العراقية بكثرة لانها مأمونة الذبح، كذلك فان جودة ونوعية اللحوم العراقية اعلى بكثير من المستورد منها . ان البلد مع انخفاض الزراعة فيه معنى هذا انهيار الثروة الحيوانية والسمكية، وهذا الموضوع بحاجة الى دراسة متكاملة ويجب اخذ المشكلة بكل ابعادها سيما ان هناك شركات استثمارية يمكنها ان تحل هذه المشكلة مع العقود الزراعية القصيرة المدى والمحدودة المساحة (٥) دونم للمزارع وهذه الاراضي الزراعية الواسعة في عموم العراق، غير مستعملة بشكل علمي ومدروس ولا توجد مشاريع زراعية مدروسة بشكل علمي، لا توجد تنمية للثروة الحيوانية في البلد وبالتالي فان الامر يحتاج الى دراسة تفصيلية من وزارات الزراعة والتجارة والموارد المائية للنهوض بواقع الزراعة والثروة الحيوانية.

■ هل هناك ثمة حل من خلال زيارة رئيس البرلمان العراقي الى ايران بخصوص مسألة المياه؟

–اعتقد انه قبل ٢٠ سنة من الان كانت الاقوال بان الحرب القادمة هي (حرب مياه) وفعلاً بدأت هذه الحرب في مناطق كثيرة جداً من العالم منها السودان وبعض الدول الافريقية والان في العراق حيث عانى منها بشكل كبير جداً في فترة التسعينيات والان يعاني منها بشكل كبير وهو ملف سياسي يستخدم ضد العراق للضغط عليه بشتى الوسائل، حتى وان تطلب الامر الى تجفيف كل الاراضي وهلاك العراقيين عطشاً.

لهذا ان معالجة مسالة المياه لم تكن جدية وغير موضوعية، وانما معالجات آنية غير جذرية، ومعظم الدول المعنية لا تود ان توقع اتفاقيات بشأن مسألة حصة العراق من المياه، وقسم منها غير ملزمة مثل ايران فهي غير ملزمة باتفاق وانها حولت اكثر من ثلاثين مجرى مائياً واعادتها الى داخل اراضيها كانت تصب من الزاب الصغير الى شط العرب والكارون واعتقد الزيارة سوف لا تؤدي الى النتائج المطلوبة على اعتبار هناك ملفات كثيرة بين العراق وايران لم تحل بعد ومنها واهمها هو شط العرب الذي قامت بسببه حرب طويلة كذلك مسألة الغوارق وهناك ملفات الاموال وبقايا الاسرى وملفات الحدود ولا اظن ان الزيارة التي يقوم بها رئيس البرلمان العراق تضع الحلول لكل المشاكل مع ايران وعلينا ان نضع كل الملفات على الطاولة ونتكلم بشكل صريح بخصوص هذه الملفات العالقة مثل ملف الحدود واتفاقية الجزائر فليس هناك جرأة لدى كل السياسيين بطرح هذه الملفات وهذه المشكلة قائمة منذ الثمانينيات ولم يجد لها حل مع ايران ولا اعرف لماذا؟ لكن بواسطة الضغط الدولي وهناك اوراق كثيرة ممكن ان تمارس حتى تكون هناك استجابة من هذه الدول المجاورة للعراق ومصلحة البلد تقتضي ذلك طبعاً.

الاقتصادي
العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

البنك الدولي يتوقع 4 % نمواً في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في 2010

■ اسطنبول / وكالات

توقع البنك الدولي نموا نسبته أربعة بالمئة لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في ٢٠١٠ وقال ان سعر النفط المتوقع أن يبلغ ٦٣ دولارا للبرميل العام القادم سيكفي لتفادي أزمة كبيرة في الدول المنتجة للخام.لكنه حذر من استمرار وجود مخاطر كبيرة بسبب تعرض المنطقة لخطر الصدمات التجارية من حيث الاعتماد الضخم على صادرات الوقود واستيراد المواد الغذائية قائلا ان المنطقة قد تشهد معدلات بطالة وفقر متصاعدة

وقال البنك في تقرير ان دولا في المنطقة ستشهد حيزها المالي ينكمش بدرجة كبيرة مع محاولة الحكومات تحفيز اقتصاداتها ودعم أسعار الغذاء ، وأضاف أن لبنان والاردن ولبنان لم يعد لديهما أي حيز مالي، وعانت المنطقة من تراجع حاد في النمو الى نسبة متوقع أن تبلغ ٢,٢ بالمئة في ٢٠٠٩ من ٦,١ بالمئة في العام السابق

وستغرد قطر خارج السرب بنمو قدره ١٨,٢ بالمئة في ٢٠٠٩ و١٦,٢ بالمئة في ٢٠١٠ مع بدء الانتاج من مجمعات جديدة للغاز الطبيعي المسال في حين من المتوقع انكماش الاقتصاد الكويتي ١,٢ بالمئة هذا العام والسعودي ٠,٩ بالمئة.

وقال البنك الدولي "ضعف اندماج الشرق الاوشط وشمال افريقيا في أسواق المال العالمية عزل المنطقة عن تأثيرات الجولة الاولى للتباطؤ الاقتصادي الحالي.

"لكن في الاجل الطويل فان قدرة المنطقة على التكيف مع الصدمات يعوقها التطور المحدود للقطاع المالي وامكانية الوصول المحدودة الى الخدمات المالية من جانب المستهلكين والشركات والتعرض المحدود الى أسواق المال العالمية."

وقال التقرير ان عشرة بالمئة فقط من شركات المنطقة تستخدم البنوك لتدبير التمويل

وحث البنك حكومات دول المنطقة على تحفيز خلق الوظائف في القطاع الخاص لمحاولة تقليص معدلات البطالة المرتفعة بين الشبان .

مجموعة السبع تدعم الدولار.. والعملة الخضراء تتقدم

■ دبي / وكالات

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) -- حقق الدولار أعلى مكاسب له أمام اليورو منذ أربعة أشهر، بعد تلقيه دفعة قوية من قادة مجموعة السبع الذين شددوا على أن قوة العملة الخضراء ضرورة للاقتصاد العالمي

وتعهد وزراء مالية مجموعة السبع في اجتماعهم باسطنبول السبت بالدفع نحو "دولار قوي"، وقال وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي غيثنر "إن الإدارة الأمريكية ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على الثقة بالعملة الخضراء."

وأضاف: "وهذا يتضمن كبح عجز الموازنة.. من المهم للغاية للولايات المتحدة احتفاظ الدولار بقوته.."

وبدورها، قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاجارد، قبيل الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اسطنبول، حول قوة العملة الأمريكية: "يحتاج الجميع إلى دولار قوي."

ومن جانبه نفى وزير المالية الياباني، هيروهيسا فوجي، دعم بلاده سياسة ين قوي في مواجهة الدولار، وفق وكالة "كيودو" اليابانية.

وناقش وزراء مالية مجموعة السبع ما يمكن ان تسببه المؤشرات السلبية من أكبر اقتصاد في العالم على عملية التعافي من الركود في الاقتصاد العالمي.

ومنذ مطلع مارس/آذار، فقد الدولار ١٤ في المائة من قيمته أمام سلة سبع عملات رئيسة.

وعاد الدولار المعتمد كعملة مرجعية في العالم إلى الارتفاع الأسبوع إثر صدور مؤشرات أميركية سيئة بالنسبة إلى الوظائف.

فقد أظهرت الأرقام الرسمية ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في أمريكا في سبتمبر/أيلول الفائت، بقدر أكبر من المتوقع، إذ وصل عدد من فقدوا وظائفهم إلى ٢٦٣ ألفاً خلال الشهر الماضي، لتصل نسبة البطالة إلى أعلى معدلاتها في ٢٦ عاما عند ٩,٨ في المئة.

وبعدما ارتفع سعر الدولار في نهاية ٢٠٠٨ مع اندلاع الأزمة الاقتصادية، عاد إلى الهبوط تدريجيا طوال العام الحالي بموازاة تسجيل انتعاش اقتصادي، ما سمح لليورو بتخطي عتبة ١,٤٥ دولار مجدداً في أيلول، وذلك للمرة الأولى منذ كانون الأول ٢٠٠٨.

وجاء اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع، التي تضم أكبر اقتصادات العالم، السبت في ظل قمة "مجموعة العشرين" في مدينة "بيتسبرغ" الأمريكية الأسبوع الماضي.

واستبق مسؤول كبير في وزارة الخزانة الأمريكية الاجتماع بالإشارة إلى أن أجندة المجموعة ستركز على متابعة القرارات المتخذة خلال قمة "مجموعة العشرين" في وسبل تطبيقها.

ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة تحرص على انخفاض قيمة عملتها لتنشيط صادراتها على حساب الصادرات الأوروبية.

تراجع اسعار النفط بعد ارقام البطالة في امريكا

■ واشنطن / وكالات

انهت اسعار النفط تعاملات الاسبوع متراجعة باكثر من اثنين في المئة بعدما اثارت بيانات اقتصادية امريكية شكوكا حول سرعة التعافي الاقتصادي العالمي.

وكانت وزارة العمل الامريكية اعلنت ان ٢٦٣ الفا فقدوا وظائفهم في ايلول، وهو رقم اعلى مما كان متوقعا.

وادى ذلك الى انخفاض اسعار النفط الخام بنسبة ٢,٦ او بقيمة ١,٨١ دولار ليصل سعر الخام الامريكي الخفيف الى ٦٩,٠١ دولار للبرميل .

كما فقد سعر برميل خام برنت ١,٨٢ دولار ليصل سعر البرميل في بورصة لندن الى ٦٧,٣٧ دولار .

كذلك انهت البورصات الامريكية الاسبوع بتراجع في مؤشراتها وهبط سعر الدولار مقابل العملات الرئيسة مع تخوف المستثمرين.

وكانت وزارة العمل الامريكية راجعت ايضا ارقام شهري تموز وآب لتضيف ١٣ الف عاطل زيادة عما اعلن من قبل ووصلت نسبة البطالة الان في الولايات المتحدة الى اعلى مستوى لها في ٢٦ عاما عند ٩,٨ في المئة ويؤثر ارتفاع معدل البطالة بقوة على الاقتصاد الامريكي الذي يعتمد نموه الى حد كبير على انفاق المستهلكين.

ومنذ كانون الاول ٢٠٠٧ زاد عدد العاطلين عن العمل في امريكا بنحو ٧,٦ مليون ليصبح عددهم الان ١٥,١ مليون عاطل .

مسؤول: قطر جذبت استثمارات تمويلية بقيمة 45 مليار دولار

■ الدوحة / وكالات

قالت الحكومة القطرية إنها استطاعت أن تجتذب أكثر من ٤٥ مليار دولار من الاستثمارات المالية وأسواق تمويل المشاريع العالمية على مدار السنوات الخمس الماضية

وكشف العضو المنتدب في هيئة مركز قطر للمال عبدالرحمن الشيبي، على هامش مؤتمر اقتصادي، عن الأرقام تلك مؤكدا أن بلاده تتمتع بوضع اقتصادي "جيد جدا،" وبمستقبل "باهر وواعد

وأكد الشيبي، في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية، على قدرة بلاده على مواجهة أي أزمة عالمية حتى لو كانت أكثر حدة من الأزمة العالمية الحالية مشيرا الى "نجاح قطر في استثمار فوائضها المالية بصورة صحيحة جدا."

وأعلن أن مركز قطر للمال ينتقل الآن لمرحلة جديدة يركز خلالها على تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية وهي التركيز على ادارة الأصول وقطاع التأمين والتعليم في القطاع المالي، مضيفا أن "لدى الهيئة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية وخدمية مسجلة."

وقال المسؤول القطري إن هيئة مركز المال استطاعت أن تحصل على أكثر من ٤٥ مليار دولار "معظمها جاء من الأسواق الدولية سواء من القطاع المصرفي أو أسواق السندات وبصورة أساسية من أسواق السندات الأميركية."

ولفت الشيبي إلى أن شركات دولية كبرى مثل "أكسون موبيل" و"شل" وغيرهما استثمرت أموالا طائلة خلال السنوات الماضية من أجل تأمين موضع قدم لها في قطاعي النفط والغاز في البلاد.

وتوقع الشيبي فائضا في الموازنة في نهاية السنة المالية حيث أن موازنة الدولة كانت تقوم على أساس ٤٠ دولارا لبرميل النفط فيما سعر البرميل الآن قارب ٧٠ دولارا مشيرا إلى أن "السياسة التنموية لدولة قطر تركز على تحقيق فوائض في موازنة الدولة واستخدام هذه الفوائض لتنويع قاعدة الاستثمار.

صندوق النقد: الاستعداد لموجة انهيارات مصرفية جديدة

■ اسطنبول / وكالات

دعا صندوق النقد الدولي حكومات العالم للاستعداد لمواجهة موجة انهيارات وخسائر جديدة في المصارف، إلى جانب شطب لقروض متعثرة تصل قيمتها إلى أكثر من ١,٥ ترليون دولار، وهي مرشحة للتزايد بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة والعجز عن تسديد الالتزامات المالية حول العالم

وقال الصندوق، في تقرير أصدره من مدينة أسطنبول التركية الأربعاء، الماضية قبل اجتماعه السنوي، إن القلق في أسواق المال العالمية قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات وعودة النمو - وإن بشكل محدود - مضيفاً أن مسار التعافي المالي لن يكون خالياً من المطبات والعقبات الكبيرة

ويؤكد التقرير أن المصارف حول العالم لن تتمكن من العودة للعب دور إيجابي في تمويل الاقتصاد وتقديم الائتمان ما لم تنجز عمليات شطب القروض المتعثرة لديها، و"تنظف" موازنتها منها، كما يحذر من أن التباطؤ بهذه الخطوة قد ينعكس بصورة تشكل تهديداً حقيقياً لنمو اقتصاد العالم المترنح أصلاً جراء الأزمة المالية

ولفت الصندوق إلى أنه كان قد قدّر في نيسان الماضي إمكانية أن تضطر المصارف لشطب ٤ ترليونات دولار على شكل قروض متعثرة وأصول غير صالحة، مضيفاً أن الارتفاع الأخير في أسعار الأسهم، والتحسن الذي طال بعض الأوراق المالية والسندات خفّض هذا المبلغ إلى ٣,٤ ترليون دولار.

غير أنه أضاف بأن المصارف حول العالم لم تشطب حتى الساعة سوى ١,٣ ترليون دولار خلال النصف الأول من ٢٠٠٩، ما يتركها بمواجهة احتمال الاضطرار إلى شطب ١,٥ ترليون دولار إضافي

وحض الصندوق البنوك على زيادة رأسمالها لمواجهة هذا التحدي المقبل، باعتبار أن الأرباح المتوقعة خلال الأشهر الـ١٨ المقبلة لن تكون كافية لتغطية الخسائر المنتظرة

وحدد صندوق النقد مجموعة من العوامل، التي قال إنها قد تساعد على تجنب موجة الانهيارات المقبلة، ومنها العمل على دعم أسواق المال وتطوير التشريعات الخاصة بالقطاع المصرفي وتعزيز التعاون الدولي على المستوى المالي

يشار إلى أن أزمة المال والائتمان أدت إلى إفلاس عشرات المصارف حول العالم، على رأسها "ليمان برادرز"، كما اضطرت مصارف عملاقة مثل "سيتي" و"بنك أوف أمريكا" و"مورغان ستانلي" إلى طلب الدعم الحكومي لمنع انهيارها.

الاقتصاد الإفريقي يتعافى من الأزمة العالمية

■ واشنطن / وكالات

اعربت أنطوانيت سايح مدير ادارة افريقيا في صندوق النقد الدولي عن تفاؤلها الحذر بشأن بدء افريقيا في التعافي السريع من الركود العالمي.

وقالت سايح في تصريحات صحفية : افريقيا تضررت أكثر من المتوقع من الأزمة العالمية ولكنها قالت ان اقتصاديات افريقيا جنوب الصحراء ستعاود النمو بحلول عام ٢٠١٠ طالما استمر الوضع الاقتصادي في اوروبا والولايات المتحدة في التعافي.

وحذرت سايح الحكومات الافريقية من تضخم مشلكة الديون مشددة على ضرورة ان يعملوا على حلها قبل ان تصبح عائقا في طريق النمو.

وكان صندوق النقد الدولي أصدر تقريرا بشأن الدول التي تعاني مشكلة الديون في افريقيا ومنها الكونغو وزيمبابوي وغينيا وليبيريا وافريقيا الوسطى والجابون وبوركينافاسو.

وقد خفت حدة مشكلة الديون في افريقيا خلال السنوات الأخيرة بفضل برامج تخفيف الديون والسياسات الاقتصادية الأكثر فعالية ولكن الأزمة المالية العالمية وارتفاع اسعار الغذاء ألقت بالمزيد من الضغوط وهدد بتأجيج المشكلة مجددا.

واشار تقرير الصندوق الى مشكلات اضافية مثل الجفاف في شرق افريقيا والفيضانات في غربها.

ورجح التقرير ان يكون تعافي دولة جنوب افريقيا بطيئا حيث يتوقع ان يصل معدل النمو الى ١,٧ في المئة عام ٢٠١٠ قبل ان يرتفع الى ٣,٧ بالمئة عام ٢٠١١

وبخصوص الوضع في زيمبابوي قالت سايح ان هناك مؤشرات مشجعة تمثلت في ارتفاع العائدات الحكومية وتقليص التضخم ولكنها اكدت على ضرورة بذل المزيد من الجهود السياسية والاقتصادية كي تفوز زيمبابوي بالدعم الدولي

يذكر ان متأخرات زيمبابوي للدائنين تصل الى ١,١ مليار دولار.

الاقتصادي | العدد (1621) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

وزير البلديات رياض غريب : نحتاج إلى أكثر من (2) تريليون لانتشال البنى التحتية للخدمات البلدية

تتولى عملية تقديم الخدمات البلدية لاطراف العاصمة بغداد فضلا عن المحافظات كافة في وقت تسير هذه الخدمات سير السلحفاة من دون تقدم ملحوظ يلمسه المواطن.

(المدى الاقتصادي) حاورت وزير البلديات والاشغال العامة رياض غريب للاستيضاح بشأن تراجع الخدمات البلدية وحجم الموازنات الاستثمارية وطبيعة المشاريع المنفذة ومدى الترابط والتنسيق مع موازنة تنمية المحافظات.

■ حوار / احمد مطير

■ **ما حصة وزارتكم في الموازنة التي قدمتها وزارة المالية لعام ٢٠١٠ وما رؤية الوزارة المستقبلية في تنفيذ المشاريع وبأي اتجاه تتركز هذه المشاريع؟**

– لدينا مشكلة في هذه الموازنة، مشكلتنا هي إننا ابتدأنا ٣٠٠ مليار وقد أحلنا العديد من مشاريع الماء والمجاري والتخطيط العمراني وما نحتاجه لكثرة المشاريع أصبحت حاجتنا هي اثنين تريليون وسبعمئة مليار وما خصص لنا هو ٥٧٢ ملياراً وقد كتبنا الى كل الجهات ذات العلاقة لذلك خصصت لنا وزارة التخطيط تريليوناً وتسعمئة مليار وهي طور المناقشة ولو تمت الموافقة عليها سوف تحل مشكلتنا كما ان حصتنا في الميزانية التكميلية تبلغ ٣٠٠ مليار.

■ **بما إننا في الربع الأخير من هذا العام ما حجم المشاريع المنفذة ضمن الموازنة الاستثمارية للوزارة، هل هذه الموازنة كافية؟ وهل لديكم تخصيص إضافي في الموازنة التكميلية؟**

– لقد أكملنا موازنتنا الاستثمارية، فنسب الانجاز توزعت في عام ٢٠٠٦ بواقع ١٥٠ ٪ وسنة ٢٠٠٧ نسبة الانجاز ١٤٣٪ وسنة ٢٠٠٨ بنسبة ١٢٨ ٪ وعن سبب تناقص نسب الانجاز هو التفاوت بين ما يخصص لنا، ففي سنة ٢٠٠٦ خصص لنا ٣٠٠ مليار وبدأت تتصاعد المبالغ المخصصة وبالمقابل تتناقص النسبة.

■ **مع هذه النسب المتصاعدة للانجاز الا ان المواطن لا يزال يشكو من قلة الخدمات البلدية وسوئها، بل وانعدامها في الكثير من المناطق؟**

– هذا الأمر طبيعي لان حجم الخراب كبير جدا لا توجد بنى تحتية في العراق فما أنجز خلال السنوات القليلة الماضية أكثر ما أنجز خلال أربعين عاماً، كما ان وجود مساحة من الحرية أعطت للموا طن الحق في الانتقاد والمطالب التي بدأت تتزايد يوما بعد أخر ومع المبالغ المحدودة التي خصصت لنا فأننا بحاجة الى سنوات طوال لإعمار هذا الخراب، ومع هذا نحن نؤسس لثقافة جديدة فعلى سبيل المثال نشرك المواطن

■ تأخر القرض الياباني أثر على انجاز مشاريع الماء الصالح للشرب في البصرة

■ أتفقنا مع وزارة التخطيط على تبني وزارتنا للمشاريع الستراتيجية

في ما نقوم به من خلال سماع رأيه كما فعلنا في إعداد التصاميم الجديدة للمدن.

■ نعلم ان عمل وزارتكم يشمل الرقعة الجغرافية الواقعة في أطراف بغداد فضلا عن المحافظات، ما الذي تحقق في ما يخص مشروعات الماء الصالح للشرب؟

– تم إحالة ما يقارب ثلاثين مشروعاً وهي مشاريع ستراتيجية، وكانت نسبة الشحة في الماء بحدود ٣٢٪ واستطعنا ان نخفضها الى ما نسبته ٢٠ ٪ وخلال الفترة القادمة سوف نفتتح بحدود عشرة مشاريع اثنين منها في محافظة المثنى وأحد هذه المشاريع تحلية تعتمد على مياه الآبار يغطي منطقة السلمان والقرى التابعة لها وهناك مشروع في مدينة السماوة وهذا المشروع نصب في منطقة الرميثة لأنه يعتمد على نهر دجلة ومع وجود نهر الفرات الذي يمر في مدينة السماوة الا نسبة الملوحة المرتفعة جعلتنا نعتمد على نهر دجلة وهذا المشروع بتمويل من البنك الدولي وهناك مشروع ماء في منطقة عفك في الديوانية وأيضا مشروع ماء الحويجة ومشروع ماء القائم وراوة وسوف نفتتح في الأيام القليلة القادمة مشروع ماء المناذرة والمشخاب وبعد منتصف الشهر القادم سوف نفتتح اكبر مشروع يغذي مدينة تلعفر والقرى التابعة لها بعدما كان الماء يصل اليهم كل خمسة عشر يوماً تصل طاقته الى ١٠٠٠٠ متر مكعب في الساعة.

■ برغم ما ذكرته من خريطة المشاريع الكبيرة الا إننا نلاحظ غياب محافظة البصرة التي تشكو من عدم توفر الماء الصالح للشرب؟

– الذي أوقف عملنا في البصرة هو تأخر صرف القرض الياباني وقد أحيلت عليه التصاميم وهناك مشروع ٦٠٠٠ متر مكعب في الساعة هو مكمل لمشروع ماء البصرة ولكن المشكلة ان التصاميم هم من يضعها (اليابانيين) وقد أرسلنا مجموعة من المهندسين الى الكويت ودول الخليج لاطلاع على مشاريع التحلية الموجودة هناك وعلى الموصفات الخاصة بهذه المشاريع وقد وعدونا بأنهم سوف يبدؤون بأعداد تصاميم الخاصة بمشاريع التحلية بالتالي سوف نعلنها كمشاريع تصفية وتحلية أما من جانبنا فقد تعاقدنا على ثمانية مجمعات تحلية وسوف تنجز خلال الأشهر القادمة وكخطوة أولى سوف نقوم بنصب أربعة مجاميع تحلية وبطاقة ٤٠٠ م مكعب في الساعة لحل مشكلة مدينة البصرة بشكل كامل لتصفية ماء البحر والأربعة الأخرى سوف ننصبها في منطقة شيحان وقد افتتحنا مشروع ماء ام قصر مع تأهيل بقية المشاريع الأخرى وهناك قناة ناقلة من منطقة البدعة تنقل الماء من نهر دجلة طاقة نقل هذه القناة تبلغ ٥ أمتار مكعبة ونأمل زيادتها الى ٦ أمتار مكعبة وهذا الأمر راجع الى الموارد المائية ولكن هناك مشاكل حقيقية ولكي نضعكم في الصورة هذه القناة فيها تكسرات وهناك قناة أخرى موازية لها تحتاج الى تكملتها وبطول ١٠ كم ونرجو حل هذه المشكلة من قبل وزارة الموارد المائية، سوف تحل مشكلة البصرة وهناك مشاكل أخرى يجب ان نسلط الأضواء عليها هي مشكلة التجاوزات على الخطوط الناقلة، فعلى سبيل المثال مشروع ماء البراضعية طاقة المشروع ٤٠٠٠ م مكعب وعندما يصل الماء يصل بحدود ٤٠٠ م مكعب وقد تحدثنا مع محافظ البصرة ورئيس الوزراء وقد تم تشكيل قوة لرفع هذه التجاوزات وما نحتاجه هو تثقيف المواطن على عدم التجاوز على هذه الخطوط الناقلة، وكذلك التجاوز الذي يحصل في أحياء البصرة والذي يتسبب في هدر كبير للماء فكمية الإنتاج هي ٣٥٠ ألف متر مكعب وهذه الكمية تكفي بل وتفيض عن الحاجة الا ان هذه التجاوزات وما يرافقها من هدر كبير للماء هو الذي يتسبب في أزمة حقيقية في البصرة.

والمشكلة الأخرى هي بعد ان قلّت مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات مما اثر على شط العرب بالتالي صار ماء البحر يصعد في حالة المد حيث اثر على أنتاج الماء الصالح للشرب بعد ارتفاع نسبة الملوحة فالمشكلة في الماء الخام وهناك تفاوض مع تركيا وسوريا وإيران لزيادة حصة العراق من المياه لنهري دجلة والفرات والكارون.

■ ماذا أنجزت الوزارة بخصوص مشاريع المجاري التي تشهد هي الأخرى تراجعاً تاماً؟

– العراق من الدول المتخلفة في العالم بهذا الشأن، فنسبة المخدومين هي ٧٪ واستطعنا رفع النسبة الى ٣٠ ٪ خلال أربع سنوات وقد بدأت خمس محافظات بمشاريع ضخمة في حالة انجازها سوف نحقق طفرة نوعية والمحافظات هي: الكوت (مركز محافظة واسط) والعمارة (مركز محافظة ميسان) والسماوة (مركز محافظة المثنى) وكربلاء والبصرة حيث تبلغ نسبة المشاريع المحالة ٦٠ ٪ وكذلك في محافظة النجف والناصرية (مركز محافظة ذي قار)، وهناك مرحلة أخرى سوف نكمل فيها هذه المشاريع وما تحقق في هذه الفترة انجازات كبيرة.

■ برغم ان حدود عملكم خارج الرقعة الجغرافية لعمل أمانة بغداد، هل هناك عملية تنسيق بينكم وبين دوائر الأمانة بخصوص المشاريع الخدمية؟

– حدود عملنا واضح ولا يوجد أي تقاطع بيننا، وهناك بعض المناطق التي هي ضمن عملنا منها مشروع أبو غريب ونتيجة للوضع الأمني وسخونة المنطقة لم نستطع انجاز هذا المشروع في السنوات الأخيرة الا إننا استطعنا انجازه بعد تحسن الوضع الأمني والنهوض به وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع ١٠٠٠٠ م مكعب وبالتنسيق مع أمانة بغداد.

■ كما نعرف ان هناك ميزانية مخصصة لتنمية الأقاليم ولوزارتكم ميزانية أيضا أحيانا لا تبدو الصورة واضحة بين عملكم انتم وعمل مجالس المحافظات الى درجة يتصور البعض ان هناك عملية تداخل في المهام من ناحية انجاز المشاريع؟

– اتفقنا مع وزارة التخطيط على ان الإعمال التي تنجز خلال عام تحول الى ميزانية تنمية الأقاليم وهي مشاريع صغيرة أما المشاريع التي تنجز في أكثر من عام تحال إلى وزارتنا وهي مشاريع ستراتيجية، لذلك المبالغ التي تصرف في تنمية الأقاليم هي مبالغ محدودة وهناك تنسيق بيننا وبين المحافظات وكما تعرفون ان تجربة المحافظات حديثة ويفتقدون الى خبرة كما ان اغلب المقاولين والشركات المنفذة تفتقد أيضا الى الخبرة لذلك حدث الكثير من التلكؤ والتعثر وقد تدخلنا في أكثر الأحيان لمساعدتهم لحل الكثير من هذه الإشكاليات وهناك عملية تنسيق بيننا وبين المحافظات من خلال وزارة التخطيط.

■ هل ان رؤيتكم باتجاه التوسع الأفقي أو العمودي ولماذا؟ إذا ما عرفنا ان شرائح واسعة من المجتمع هي بأمس الحاجة الى وحدات سكنية أو أراضٍ؟

– رغم ان مشاريع الإسكان ليست من اختصاص وزارتنا وهناك حاجة الى ٣ ملايين وحدة سكنية ووزارة الإسكان لا تستطيع ان تلبي الا ما نسبته ٣٪ فقط لذلك لجأت الحكومة الى الاستثمار والاستعانة بالقطاع الخاص وما يؤسف له ان الحكومة أعدت خلال الفترة الماضية مشروع إعادة أعمار البنى التحية و بمبلغ ٧٠ ملياراً وقد حول الى مجلس النواب و لايزال المشروع يراوح في مكانه بسبب التجاذبات السياسية التي سببت الكثير من العرقلة للمشاريع منها ما كان مخصصاً لقطاع الإسكان والبالغ ٢٥ ملياراً.

أما بخصوص التوسع بأي اتجاه أفقي أم عمودي، فأننا لا نستطيع التخلي عن السكن الأفقي ولكن هناك أسباب عدة تدفعنا الى التوسع العمودي منها ما تحتاجه المجمعات السكنية الأفقية من بنى تحتية من ماء وكهرباء ومجاري وهذا الأمر بحاجة الى مبالغ ضخمة ولان التوسع العمودي سوف يختصر الوقت ومساحات الأرض وكذلك سرعة البناء وهذا ما نحتاجه لذلك الحكومة مجبورة على التوجه الى التوسع العمودي.

■ هناك إحصائيات تقول ان سكان العراق يشغلون ثلث مساحته أما الثلثان المتبقيان متروكين، على ضوء هذه الإحصائيات ألا تجد إننا بحاجة لان نستغل هذه المساحات الشاسعة لنبتعد عن المدن والاختناقات السكانية التي تعاني منها؟

لا ننسى ان البنى التحتية تكاليفها باهظة جدا، ونحن خلال الفترة الماضية حدثنا التصاميم الأساسية للمحافظات والمدن لذلك لا نستطيع الخروج من حدود البلدية لان توفير البنى التحتية والخدمات مكلفة جدا، وقد أنجزنا تصميم الكثير من المدن مثل الحلة والنجف وكربلاء والعمارة وقد صادقنا عليه وبقية المحافظات سوف تنجز تباعا وهذا الأمر سيدعم عملنا في عمليات التوسع والبناء وتوفير الخدمات.

■ في السابق كانت المشاريع تنفذ بطريقة مركزية وألان هناك أكثر من جهة في المحافظات مما يتسبب في تقاطع للصلاحيات ما تعليقكم؟

– تخلصنا من هذه المشكلة من خلال وزارة التخطيط لأنها هي من ترصد الموازنة ووزارة المالية هي التي تتولى عمليات الصرف، أما من ناحية الأداء فنحن لدينا جهات رقابية منها مكتب المفتش العام لذلك دورنا رقابي، أما مجالس المحافظات وحسب القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وحتى في أمر بريمر (٧١) صلاحياتهم فقط على المدراء العامين وهناك بعض المجالس تحاول ان تتمدد على صلاحياتها ونحن نقف أمام هذا التجاوز من خلال التنسيق مع المحافظين كونهم الجهة التنفيذية.

■ هل اكتشفتم حالات الفساد الإداري والمالي في دوائر وزارتكم وما حجمها؟

– استطيع ان أقولها بثقة ان مستويات الفساد هي الأقل وذلك بسبب تفعيل منظومة من الجهات الرقابية ومنها دوائر المفتش العام و هيئة التفتيش وديوان الرقابة المالية والإعلام وهيئات النزاهة التابعة لمجالس المحافظات اضافة الى الخطوط الساخنة من الهواتف والايميل فأي عملية فساد إداري أو مالي نقوم بعزل الموظف وإحالته الى الجهات القضائية لذلك بسبب الحزم في معالجة هذه القضايا والمتابعة اليومية استطعنا ان نخفض نسب الفساد اضافة الى الإجراءات التي نتبعها من خلال تبسيط الإجراءات وكذلك تقليل الاحتكاك بين المواطن والموظف من خلال الاستعلامات، فالمواطن يترك معاملته في الاستعلامات التي تعطيه موعدا للمراجعة تكون المعاملة قد أنجزت وأي تأخير يتجاوز الثلاثة أيام يستطيع الاتصال بالخطوط الساخنة ليسجل شكواه، هذه الإجراءات حدت كثيرا من ظاهرة الفساد.

■ ما مجال الاستثمار في عمل وزارتكم؟ وهل هناك فرص استثمارية يمكن ان تجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؟

– عملنا هو في البنى التحتية ولا يمكن ان تحول للقطاع الخاص ومجال الاستثمار محدود منها بناء مدن الألعاب والمتنزهات و الأسواق (المولات) وهناك خطوات في هذا الاتجاه وهذا الأمر يحدده الوضع الأمني وقد هيأنا الأرضية المناسبة من خلال إعداد التصاميم الأساسية للمدن.

الاقتصادي | العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

مع إطلالة العام الدراسي الجديد

حمى الأسعار في أسواق القرطاسية تربك ميزان

■ تحقيق /آمنة عبد النبي

ما يزال غليان ارتفاع اسعار القرطاسية وغيرها من المستلزمات الدراسية المنبعث من مكتبات الأسواق المحلية يقض مضاجع العائلة العراقية وذات الدخل المحدود بعد ان تلكأت معظم ادارات المدارس في الاعوام الماضية من تأمين كامل حصص الطلبة من القرطاسية وملحقاتها في وقتها المفترض وبالرغم من ان بعض العوائل قد استعدت مبكراً لاستقبال هواجس العام الدراسي الجديد ومنها عائلة الموظف علي اكرم الذي يقول: انه قد وفر منذ اشهر مبلغاً معيناً من راتبه لشراء مستلزمات الدراسة لولديه الا ان ذلك لا يكفي سوى الايام الاولى اذا لم يتم تدارك الامر من قبل الوزارة فعلى مدى العام الدراسي احتياجات الطلبة مستمرة.

يشير علي الى ظاهرة تأخر المدارس في توزيع القرطاسية على التلاميذ بالقول انه لا يتم التوزيع الا بعد شراء اولياء الامور لجميع احتياجات ابنائهم من القرطاسية ما تضطر العوائل سيما ذات الدخل المحدود الى تحمل اعباء اضافية من جهة وعدم جدوى القرطاسية التي توزع بشكل متأخر اقتصادياً من جهة ثانية اضافة الى ان المعلمين عادة ما يطالبون تلاميذهم باستخدام قرطاسية من انواع اخرى غير التي توزعها التربية ولاسيما الدفاترالتي تتباين اسعارها تبعاً لسمكها وجودة صفحاتها وعددها.

تصاعد جنوني بالأسعار

تقول صبيحة محمد(ربة بيت)ان اطفالها يلحون عليها لشراء ملابس جديدة اسوة باقرانهم لأنهم لا يفهمون وضع اسرهم المادي وهم يبكون عندما لا نستطيع شراء حقائب جديدة وباهظة الثمن او قرطاسية جميلة وتشابه مايحملها اصدقاؤهم في وقت قد لايكفي دخل الاسرة لتلبية احتياجاتها الرئيسة فانا على سبيل المثال لدي اربعة اطفال في المدرسة وتتفاوت مراحلهم الدراسية مابين الاولى والثانية والثالثة والخامسة ولك هنا ان تتصوري مقدار التكلفة المادية التي نتكبدها كاسرة ربها يعمل موظفاً حكومياً فأنا احتاج كل بداية عام دراسي جديد الى اربع حقائب واربعة احذية واربعة موديلات لملابسهم ناهيك عن اللوازم المدرسية الاخرى كالقرطاسية والدفاتر في ذلك الارتفاع الفاحش بالاسعار فالحاجة التي كان سعرها ثلاثة الآف اضحت اليوم بستة الآف فالتصاعد بالاسعار اصبح جنونياً!

استنزاف على مدار العام

اما ابتهال ام ملاك (موظفة) فقد وصفت حالة الاسرة التي لديها اكثر من طفل في المدرسة بالصعبة مشيرة الى انها وبعد ارتفاع الاسعار الذي طال جميع المواد والمستلزمات المدرسية اصبحت تخصص جزءاً كبيراً من دخلها ودخل اسرتها الشهري كمورد لتلبية المتطلبات المدرسية والدراسية وعلى مدار السنة علماً ان لها ابنة واحدة في المدرسة حيث قالت:

الإستنزاف المدرسي من الناحية الاقتصادية لايقتصر على شهر اوشهرين وتنتهي المسألة وانما تلك التكلفة تظل مصاحبة للعوائل على مدار العام وتبلغ الاسعار ذروتها في الشهرين الاولين تحديداً وليس هذا معناه ان بقية الاشهر تنعم ببعض الرخص لا، وانما نستطيع القول بأنه انخفاض بسيط فأنا قبل يومين ذهبت انا وابنتي الطالبة في المتوسطة لاتبضع لها لوازم العام الدراسي الجديد فذهلت بذلك الارتفاع الذي لايترك لنا خياراً سوى الرضوخ له فقد اشتريت لها في البداية محفظة بداخلها دزينة اقلام وممحاة ومسطرة واقلام ملونة بسعر ثمانية الآف الى جانب الصدرية التي لم تكن من النوعية الراقية جداً وانما استطيع القول انها جيدة فقد كان ثمنها اثنين وعشرين الف وايضاً حقيبة بمبلغ اثني عشر ألفاً ونصف الى جانب حذائها الذي ابتعته بمبلغ سبعة عشر الف مع العلم ان ما اخترته من اسعار كان الانسب لو اردنا مقارنته بماموجود وعليه فأن خلاصة ما انفقته هو مئة الف دينار مع انني في بداية الشراء فلم تزل تنقصها الكثير من اللوازم المدرسية اضافة الى ان المباشرة بالدوام الفعلي لم تبدأ بعد واكيد ثمة لوازم وتبعات ستكون بأنتظارنا هنا وستستمر على مدار العام كما هو الحال في كل سنة دراسية.

إرباك في الميزانية

(بسيم عبدالواحد) موظف و آب لثلاثة طلاب مازالوا يواصلون دراستهم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة قال من جهته: ان تأخر وزارة التربية هذا العام في تزويد طلبة المدارس بكامل حصصهم من الدفاتر والاقلام تسبب بارباك كبير في ميزانية الاسر الفقيرة وذات الدخل المحدود خاصة بعد ارتفاع اسعار الدفاتر التي لم تشهدها الاسواق المحلية من قبل، ما اصبح يكلف ذوي الطلبة المزيد من النفقات غير المتوقعة التي تعادل في بعض الاحيان اكثر من نصف دخل الاسرة الشهري.

هذا الرأي قابله راي هدية حسين (ربة بيت)وهي ام لستة طلبة اربعة منهم في المرحلة الابتدائية واثنين في المتوسطة الى ان ارتفاع تكاليف الدراسة لم تقتصر على الدفاتر والمستلزمات الدراسية وانما تعدتها لتشمل الحقائب والملابس والنقل والملازم والدروس الخصوصية!

جشع التجار هو السبب!

(حسين كاظم) صاحب محل للملابس القى من جانبه باللائمة على جشع واستغلال تجار سوق الجملة الذين يستوردون الملابس بأسعار رخيصة جداً قياساً الى الاسعار بصورة عامة معتبراً اياهم المستفيدين الاكثر حينما قال:

انهم يشترون الملابس باسعار رخيصة جداً قياساً للاسعار التي يبيعونها فالجشع يدفع كبار التجار الى بيع ملابس الاطفال والحقائب مثلاً بأضعاف عدة ثمن الشراء وهنا يضطر اصحاب المحال الى ان يشتروا تلك البضاعة باسعار باهظة لأنها ترتفع في اوقات محددة من كل عام بسبب زيادة الطلب في مواسم معينة كنتيجة لاقبال المواطنين على انواع معينة من البضائع

ويشاطره بالراي صاحب (مكتبة الهدى) علي اللامي في وجهة النظر تلك حين اجابنا ممتعضاً من الارتفاع المثير في اسعاراللوازم المدرسية من قبل التجار دونما رادع او رقيب حيث قال:

في كل بداية عام دراسي تجد العوائل العراقية نفسها امام مأزق اقتصادي كبير حينما ترضخ لواقع الارتفاع في اسعار القرطاسية واللوازم المدرسية نتيجة لتأخير توزيعها او رداءة نوعياتها فتكون حينئذ مضطرة الى الشراء بأي ثمن تحت ضغط ابنائها واؤكد بأن عملية الاستنزاف تلك تعود اسبابها الى مايفرضه تجار سوق الجملة من اسعارتتضاعف بين الحين والآخر لدرجة تضطرنا نحن كأصحاب مكتبات الى التزود ايضا وهنا بطبيعة الحال فان المحصلة الاخيرة والمتضرر الاكبر

ية العائلة العراقية!

هي العائلة ذات الدخل المحدود فطلبات المدرسة كثيرة ولا تنتهي.

أوجّه العوائل للتريث بالشراء

مدير التجهيزات المدرسية في تربية الرصافة الثالثة(ضياء نجم المالكي) دعا من جانبه العوائل العراقية الى التريث وعدم الاكتواء المبكر بنار السوق السوداء في توفير اللوازم المدرسية لأبنائهم فالعام الدراسي الحالي قد اعدت بشأنه المديريات وبالتعاون مع الوزارة منهجية تضمن للطلبةعملية توزيع مبكرة قائلاً:

انهم يشترون الملابس باسعار رخيصة جداً قياساً للاسعار التي يبيعونها فالجشع يدفع كبار التجار الى بيع ملابس الاطفال والحقائب مثلاً بأضعاف ثمن الشراء وهنا يضطر اصحاب المحال الى ان يشتروا تلك البضاعة باسعار باهظة لأنها ترتفع في اوقات محددة من كل عام بسبب زيادة الطلب في مواسم معينة كنتيجة لاقبال المواطنين على انواع معينة من البضائع

-هذه السنة تم الاشراف المباشر من قبل الوزير شخصيا بخصوص مسألة القرطاسية التي اعُد لها قبل العيد بأيام واستلمت اول ايام العيد للمباشرة بعملية التجهيزللمديريات كافة الى جانب تجهيز الطلبة باللوازم المدرسية والكتب وضمان وصول كل شيئ الى ايدي الطلبة بوقته المحدد وحدد يوم ٢٧ من شهر أيلول كموعد لأدارات المدارس كي تبدأ بأستلام حصصها واستطيع القول بأن مدارس تربيتنا قد بدأت بالاستلام في هذا الموعد نفسه وفيما يخص التجهيز بالكتب فقد باشرنا بتهيئتها من يوم ١٠ من شهر أيلول وايضا اوعزنا الى مدارسنا لاستلامها من المخازن المركزية وتجدر الاشارة الى ان ثمة تعثراً بسيطاً في مسألة توزيع الكتب الابتدائية وذلك لعدم تواجدها المبكروبالكامل في المخازن المركزية ولكن نحن في طريقنا لمعالجة تلك الثغرة من خلال توزيع ماتبقى من مخزون السنة الماضية كبديل لحين توفير الكميات الجديدة ويمكن القول بأن منهجية توفير القرطاسية واللوازم المدرسية والكتب لهذه السنة تختلف واكثر دقة فقد حظيت بالاشراف المباشر من قبل الوزارة وقد تم الاستعانة بمطابع دولية لهذا الشأن الى جانب تنشيط مطابع وهي ليست قاصرة بالاساس واعتقد ان لكل مرحلة وخطة جديدة متسعاً من الوقت كي تصل الى اهدافها المرجوة كاملة

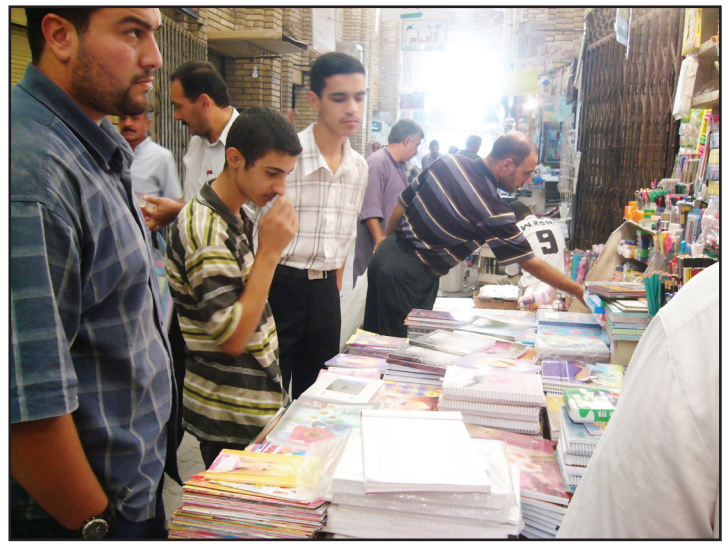

طالما ان جهود جميع المديريات مستنفرة سيما المدير العام لتربية الرصافة الثالثة فقد اسهم بتذليل الكثير من معوقات ووصول اللوازم الى مدارسنا بوقتها المحدد ويمكن القول بأن نوعية وعدد الحصص المقررة لهذه السنة هي مجزية وتفي بحاجة الطالب ونوعيتها لا بأس بها.

×وعن سبب تلكؤ بعض ادارات المدارس في جلب الحصص المقررة لمدارسهم في وقتها المحدد أجاب المالكي: لقد ابدت مديرية الشؤون الادارية والمخازن العامة الى كل الهيئات التعليمية استعدادها الكامل بالمباشرة بالتوزيع والامر هذا تم خلال فترة قبل وبعد العيد وبأشراف الوزارة ومديريتنا وقد استجابت اغلب الهيئات التعليمية وتقدمت لاستلام حصصها وباشرت بالتوزيع على مدارسها وفي الوقت نفسه لا يمكن ايضا اغفال بعض المتلكئين وقد تحكم البعض ظروف معينة وايضا كلا حسب مهنيته وتربيته في التعامل مع تلك الامانات ومدى اهتمامهم بالطالب والحرص على المستواه التعليمي والتهيؤ للعام الدراسي والحمد لله نحن نأمل بهيئاتنا خيراً وحرصا اكبر.

القرطاسية ومستلزماتها قادمة

الناطق الاعلامي لوزارة التربية (وليد حسين) لم يبتعد كثيراً عن رؤية مدير التجهيزات حينما وجهنا له حزمة اسئلتنا مؤكداً بأنها مطابقة لماعزمت وزارة التربية هذه السنة على تطبيقه بشأن وصول القرطاسية واللوازم المدرسية بوقتها المحدد لطلبتنا الاعزاء مشيراً بالقول:

– هنالك ايعاز من قبل وزير التربية شخصياً بضرورة توزيع القرطاسية مع بداية العام الدراسي وبوقتها المحدد وبالفعل فقد تم على هذا الاساس توزيع عدد كبير من تلك الحصص على طلبتنا الاعزاء، واود القول بصراحة بأنه اذا كان هنالك اي تقصير او تلكؤ فهو من مسؤولية الادارة المدرسية والمديرية العامة وضمن الرقعة الجغرافية لأن السبب هو وجود بطء من قبل ادارة المدرسة في عدم استلام مامخصص لها من مؤن مدرسية فقد باشرت الوزارة ومن قبل فترة عيد الفطر قد قمنا بتهيئة المواد المذكورة في المخازن المركزية واوعزنا الى المديريات والهيئات بالقدوم لاستلامه فأذا حدث تأخير فمن المفترض هنا يقع اما على عاتق الادارات المدرسية واما تتحمله المديريات التابعة لها لأن حراكنا كوزارة كان قبل عطلة عيد الفطر من اجل تهيئة المستلزمات مع بدء العام الدراسي الجديد وفي ما يخص الحصص المقررة لتلك السنة فنحن نعتمد بصراحة على ماتجود به لنا وزارة المالية فأنت تعرفين جيداً بان مواد الوزارة قد استنفدت فنحن لدَينا مواد بقيمةمئة وثمانين مليار دينار علماً بأننا دخلنا في التزامات عمرانية كثيرة مع مقاولين ومناقصات بمبلغ خمسمئةوخمسة وثلاثين ورغم ذلك استطعنا ان نوفر بهذه الميزانية البسيطة توريد القرطاسية لابنائنا الطلبة واؤكد بأن اي اجراء متلكئ يعود شأنه مابين المديريات والادارات المدرسية فالوزارة هي الهرم ومن ثم تاتي المديريات التي هي صاحبة الارتباط المباشر مع المدارس وارى ان الهاجس الذي تعيشه العائلة صاحبة الدخل المحدود لايزال محركا لقلقها فالقرطاسية التي تباع حاليا بالاسواق اسعارها مرتفعة جداُ فأبسط دفتر يباع بمبلغ ثلاثة الآف دينارفقد يصل سعره الى اكثر مقارنة بنوعية الورق وطبيعة تصميمه لذا انا اؤكد لكل عوائلنا بأن القرطاسية قادمة في وقتها المحدد ان شاء لله وايضا نحن لدينا قرطاسية مدورة من العام الماضي فأرجو ان يتريث الجميع بالشراء ولايعطوا فرصة لاسعار السوق السوداء ان تلتهمهم.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

الجُمّار الذي غاب من الاسواق

الاقتصادي

انتعاش اسواق السجاد في الشورجة

الاقتصادي

اسواق الملابس في الكرادة

الاقتصادي

على قارعة الطريق بانتظار الفرج

الاقتصادي | العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

التضخم النقدي.. الأسباب وطرائق المعالجة

■ كاظم موسى

بات من المعروف ان مشكلة او ظاهرة التضخم النقدي مرض اقتصادي خطير اصاب معظم اقتصاديات دول العالم بما فيها اقتصاديات الدول الغنية والدول العظمى بأحجام وأضرار متفاوتة حسب نوع وشدة ذلك التضخم.

التضخم النقدي (inflation) يعبر عن حالة الارتفاع المستمر في الاسعار ، وبشكل عام وتبعا لذلك فانه يمثل الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية لوجود كم كبير من النقد قيد التداول ويعكس التضخم النقدي حالات عدم التوازن الاقتصادي في اسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج المتمثلة في (رأس المال، الارض، المكائن والآلات والعمالة) كما ان التضخم النقدي ينجم عن اختلال التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات في السوق إذ ان الزيادة في التدفقات النقدية اعلى من حجم الزيادة في تدفق السلع والخدمات ما يؤدي الى ظهور حالة التضخم النقدي في الاقتصاد نظراً لكون العرض النقدي في التداول سيكون اعلى من العرض السلعي في السوق ويقاس التضخم النقدي عادة باستخدام الرقم القياسي العام للاسعار حيث يعتبر التضخم النقدي السنوي لفترة معينة هو نسبة الزيادة السنوية الطارئة على الرقم القياسي (سنة الأساس) وعلى سبيل المثال فقد بلغ الرقم القياسي (سنة الأساس) في سنة معينة (١٢٠) وارتفع الى (١٣٢) في السنة التالية فان نسبة مستوى الاسعار ستبلغ ١٢٠/ ١٣٢ / ١٠٠/ ١١٠ وبذلك تكون نسبة التضخم النقدي لتلك المدة (١٠٪).

هنالك نوع من التضخم المكبوت (repressed inflation) وهو وصف لاحتمال حدوث ارتفاع الاسعار فيما إذا اتيح المجال لذلك، فاذا كان سوق سلعة معينة يتميز بان الطلب اكثر من العرض المتوفر عند السعر السائد محدداً فان هنالك طلباً غير مشبع يشير الى وجود صفوف الانتظار الطويلة وبالتالي من الممكن تعريف ظاهرة التضخم النقدي بشكل ابسط.

(ظاهرة تطرأ على اسعار السلع والخدمات فتميل بها نحو الارتفاع) هنالك عوامل عدة تسهم في دفع ظاهرة التضخم النقدي للبروز بشكل محسوس قد يصل الى حد تدمير النظام الاقتصادي بشكل كامل من الممكن تلخيصها بما يلي:

١. سوء الادارة ان الادارة غير الخبيرة وغير الكفوءة من جانب المسؤولين تدفع بظاهرة، التضخم النقدي لتظهر بشكل محسوس او بشكل يقوض ركائز الاقتصاد.

٢. تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية يدفع بظاهرة التضخم النقدي بشكل حاد، اذ ان حجم التضخم النقدي يتناسب تناسبا طرديا مع درجة تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية، حيث ان حالة الاستقرار السياسي يتولد عنها استقرار اقتصادي يسهم في ابعاد شبح التضخم النقدي على الاقتصاد او الحد من تأثيراته الضارة.

٣. الافتقار الى موازنة سليمة او اختلال ميزان المدفوعات (balance of payments) وهو مجموعة من الحسابات التي تعكس صورة موجزة لجميع المعاملات التي تجري بين بلد معين والاقتصاد العالمي خلال فترة معينة. كما ويمكن تعريف ميزان المدفوعات بانه خلاصة موجزة للقيمة الناتجة من حركة البضائع والخدمات ووثائق الديون والملكية الحاصلة بين المقيمين ورجال الاعمال من جهة والحكومة والمؤسسات الاخرى من جهة اخرى ، في دولة ما وبقية اقتصاديات دول العالم خلال فترة محددة (سنة واحدة) ويفترض توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين للميزان قد يدفع اختلال الموازنة بالسلطات النقدية الى عملية استنساخ للاوراق النقدية مما يتولد عنه ظهور ظاهرة التضخم النقدي.

٤. الحروب والازمات والنزعات وما ينجم عنها من حالة فوضى تؤثر بالاقتصاد بشكل سلبي لصالح دفع ظاهرة التضخم النقدي للظهور بشكل جاد.

٥. الاقتراض او الدين الخارجي (external debt) الديون المقترضة نوعان، نوع إذ تعمد السلطات النقدية الى الاقتراض من مؤسسات مالية في الغالب تعود ملكيتها للقطاع الخاص مقابل فوائد معينة او امتيازات يتفق بشأنها بين الطرفين او اقتراض خارجي من المؤسسات الدولية او البنوك الاجنبية ويفترض ان يسدد الدين الخارجي مع الفوائد المرتبة عليه بعملة البلد او المؤسسة الدائنة او بعملية اخرى يتفق عليها بين الدائن والمدين إضافة الى فترة سماح في حالة عدم استطاعة المدين السداد.

إن اللجوء الى الاقراض ينجم عن هزات ومشاكل اقتصادية ذات تأثيرات كبيرة ولكن ثمن عملية الاقتراض قد يكون قاسيا في اغلب الاحيان على اقتصاديات البلدان المقترضة الذي ينعكس على الوضع الاجتماعي لتلك البلدان بشكل تضخم وقيود اقتصادية يصعب الخلاص منها قد تضع الجهات المقرضة ومن ضمنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فوائد قد تكون عالية وشروط قاسية تتمثل في دفع اقتصاديات البلدان المقترضة الى رفع او مضاعفة اسعار المواد الاساسية والمحروقات والرسوم والضرائب بشكل يؤدي الى الاختلال الهيكلي للمجتمع.

ان نتائج التضخم النقدي سيئة جداً تنسحب على مجمل اوضاع البلدان المفترضة مما يؤدي الى تأثيرات سلبية يصعب حصرها وعلاجها.

من الممكن التركيز على اهم طرق معالجة التضخم النقدي وايجازه بما يلي:

١. العمل على تقليص حجم الكتلة النقدية قيد التداول عبر طريق امتصاص منظم .

٢. رفع اسعار الفوائد من قبل المصارف التجارية خصوصاً على الودائع طويلة الاجل من اجل دفع اكبر عدد ممكن نحو الادخار، مما يسهم في ابطاء سرعة دوران الكتلة النقدية قيد التداول وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم النقدي.

٣. الترغيب بالتعامل والتداول بالأسهم والسندات في اسواق الاوراق المالية مما يساعد على امتصاص جزء من الكتلة النقدية باتجاه تنشيط اسواق الاوراق المالية والمساعدة في تجزئة التضخم النقدي.

٤. تسهيل حرية التداول بالعملات الاجنبية، وعدم وضع ضوابط صارمة حيالها من اجل فسح المجال امام تدفق العملات الاجنبية من خارج البلد باتجاه الداخل كما تكون ظهيرا قويا للعملة النقدية المالية ما يساعد على تحسين القيمة الحقيقية للعملة النقدية قيد التداول.

٥. منح التسهيلات اللازمة بقصد التشجيع على اقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية بقصد المساعدة في عملية امتصاص كم كبير من الكتلة النقدية إضافة الى تقليص حجم البطالة عن طريق تشغيل كم كبير من العمالة المحلية ما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

٦. منح التسهيلات اللازمة للاستثمارات الخارجية مما يتولد عنه حركة رؤوس الاموال باتجاه الداخل والذي سيدفع بالاقتصاد نحو التحسين وبحالة التضخم النقدي باتجاه التقليص.

٧. تقديم التسهيلات اللازمة لقطاع السياحة من قروض وضمانات ومنشآت و وسائل نقل واتصالات.

٨- منح تسهيلات كبيرة لقطاع التشييد والبناء عبر تقديم الاعانات والقروض بشروط ميسرة من دون فوائد او فوائد بسيطة.

٩-توزيع الاراضي مجانا أو بأسعار رمزية، كما يصار الى تشييد منازل و مجمعات سكنية وخدمية و مستوطنات بشرية جديدة تكون نواة لمدن مستقبلية وفي هذه الحالة نكون قد حققنا فوائد عدة تتمثل في حل ازمات السكن وأعمار البلاد و توفير فرص العمل للعمالة العاطلة وامتصاص كم كبير من الكتلة النقدية وبالتالي كبح واضح لجماح التضخم والجنوح نحو حالة الثبات والاستقرار الاقتصادي تمهيدا لمحاصرة ظاهرة التضخم النقدي والحد من تأثيراتها السيئة وجعلها في أضيق نطاق كون ظاهرة التضخم النقدي مرض اقتصادي خطير و مزمن من امراض العصر الاقتصادي و لاتوجد أمصال واقية منه و لا علاجات شافية بشكل كلي، و لكن لتحجيمه و لجمه و محاولة السيطرة على مسيرته و التحسب لمظاهرها مستقبلاً.

مقايضة برميل الماء ببرميل النفط

■ سهيل العباسي

يردد الكثير من السياسيين في مناسبات عدة بان الحرب القادمة هي حرب مياه بين دول المنبع ودول المصب لاهمية المياه ولان العالم مقدم على ازمة غذاء وليس ازمة طاقة، لوجود امكانية لاستخدام بدائل عنها، وان الزراعة اي زراعة يتحكم بها عنصران اساسيان الارض الصالحة والمياه ولانستغرب هذه الضجة الملفتة للنظر على السودان من قبل امريكا وبعض الدول الغربية وهو لم يأتِ من فراغ سيما وان الاحصائيات تقول بأن السودان تملك (٢٠٠) مئتي مليون دونم جاهزة للزراعة الا انها غير مستغلة بسبب عدم توفر رؤوس الاموال الكافية من قبل السودان.. والعراق ومنذ القدم سُمي ببلاد الرافدين دجلة والفرات ولم يكنّ (بعد اكتشاف) النفط ببلد النفط وان شبكة الري التي انشئت منذ زمن طويل و هي التي ادت الى ازدهار الزراعة وقيامه بتصدير الفائض من انتاجه الزراعي الى معظم الدول المجاورة والدول البعيدة عنه ولم تكن هناك ازمة ماء لا بسبب محدودية استخدام الماء وانما بفعل مشاريع الري القديم والحديث والخزانات التي قام بها عند قيام الدولة العراقية وكان حكام العراق في العهد الملكي وعلى رأسهم نوري السعيد أخذ مطلق حقوق الماء كاملة من بلد المنبع تركيا وبموجب اتفاقيات ولم يتنازل العراق عن حقه ... الان تركيا بعد ان ارتفعت اسعارالنفط تناور في موضوع حصة العراق ولا تقوم الحكومة بالسعي لتوقيع اتفاقيات واضحة وملزمة للدولة الجارة وانما اكتفت بارسال الوفود والزيارات المستمرة من عدد غير قليل يطلبون زيادة الحصة وكأننا نستجدي ذلك هذا شيء لا يدل الا على تخبط الحكومات العراقية المتعاقبة والنتائج سلبية لا بل مدمرة على القطاع الزراعي الذي كان بالاساس متردياً ومع الوضع الصحي المتدهور جراء عدم صلاحية هذه المياه للشرب والاستعمال ناهيك عن الزراعة، سيأتي يوماً نضطر ان نقايض النفط بالماء.

وها هي مصر وهي احدى ست دول متشاطئة على النيل انها تأخذ حصتها بالكامل ولا تفرط بهذا الحق ...آن لنا ان نقف امام هذه المشكلة المهمة وان نعطيها اهمية توازي الاستثمار ان لم تكن اكثر منه حيث تسعى الحكومة بكل السبل الى معالجة ازمة المياه والا ستفلت الامور من بين ايدينا ونتعرض للمجاعات وهيهات ان ينفع الندم او ينفع النفط وهو ثروة مؤقتة آيلة الى النضوب أليس كذلك؟

في سبيل تنمية اقتصادية شاملة تزيد الثروة العامة وتعدد مصادر الدخل

■ ابراهيم ما شاء اللّه حسين

ان الموازنات العامة الاتحادية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩ التي تعدها الحكومة العراقية بالرغم من الجهد الكبير الذي
يبذل ابتداء من اعدادها لحين المصادقة عليها فأن معطياتها في اعادة الاعمار والبناء وتنشيط القطاعات الاقتصادية جاءت مخيبة للآمال وخاصة في قطاع الخدمات اضافة الى القطاع الزراعي والصناعي مقارنة بالمبلغ الجسيمة التي تم صرفها.
واذا استثنينا العامل الامني فهناك ملاحظات موضوعية ومبدئية جعلت هذه الموازنات وبهذه الصيغة اسلوباً غير ملائم للمرحلة التي يمر العراق فيها وهي كما يلي :
اولا:النفقات التشغيلية وتمثل بصورة رئيسه الاجور والرواتب للعاملين في الدول وتشكل نسبه ٧٠٪ من مجموع
التخصيصات في حين النفقات الاستثمارية تشكل نسبه ٣٠٪، ان هذه الظاهرة غير مقبولة وسلبية سواء في العراق او بلدان العالم الثالث مما يستلزم العمل على تقليص هذه الفجوة الكبيرة ما بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري .
ان تزايد النفقات التشغيلية نتيجة تضخم الجهاز الاداري للدول منذ عام ١٩٦٨ وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ ثم اضافة هيئات
ومؤسسات اخرى ثم استحداثها بموجب اوامر الحاكم المدني (برايمر) وهي غير مدروسة او غير مسؤولة وخاصة
ان بعض هذه الهيئات غير منتجة وتزاول اعمالاً مزدوجة مع دوائر اخرى .
ولاجل ترشيد الجهاز الاداري نقترح ما يلي:
١. اعادة النظر في وضع هذه الهيئات التي تم تشكيلها من قبل الحاكم المدني ويصار الى الغائها اودمجها مع الدوائر التي تمارس نشاطاً مشابها.
٢. اعادة النظر في تخصيصات الدوائر الرئاسية.
٣. تحميل بعض الدوائر والدواوين بدفع رواتب منتسبيها في ايراداتها الخاصة مع تقديم الحكومة الاعانات لهم في ظروف معينة اسوة بدول العالم .
٤. اعادة النظر في قانون التقاعد لموظفي الدولة باعتماد نسبة ٨٠٪ من الراتب لاحتساب الراتب التقاعدي نسبة ثابتة لكل من يحال على التقاعد وعدم ربط هذه النسبة بسنوات الخدمة ما يشجع كثير من الموظفين الى احالة انفسهم على التقاعد عدم البقاء والاسترخاء في وظائفهم لفترة تتجاوز (٣٠) عاماً لكي ينالوا هذه النسبة مما يزيد من تضخم وترهل جهاز الدولة كما اشرنا ذلك عند اعداد قانون التقاعد الجديد. اضافة الى ان هذا الاجراء يوفر مجال العمل للاجيال القادمة.
٥. اعادة توزيع القوى العاملة حسب متطلبات وحاجة دوائر ومؤسسات الدولة ووضع كل موظف في المكان المناسب له وحسب كفاءته.
ثانياً: ان عامل الوقت والسباق مع الزمن من ضرورات العملية التنموية وخاصة بالنسبة للعراق وذلك لكي يختصر الزمن ونتجاوز التخلف ونلحق بالدول المجاورة كطموح ادنى، إلا ان الملاحظ يوجد عدم اهتمام بهذا الدور الزمني فقد تتم المصادقة على الموازنة لمدة تتجاوز الربع الاول من السنة ما يؤكد ضرورة اعداد خطة اقتصادية لمدة (٥) سنوات.
ثالثا: ان بعض المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل المحافظات والاقليم تفتقر الى دراسة الجدوى الاقتصادي للمشروع، وتتجلى هذه الظاهرة في تعدد مشاريع انشاء المطارات لكل محافظة ترغب انشاء مطار لها بدافع المنافسة والخبرة علماً انها لا تبعد الواحدة عن الاخرى اكثر من (٥٠) كيلومتراً اضافة الى قيام وزارة النقل بانشاء مطار الفرات الاوسط.
إن في هذا هدراً كبيراً للأموال والوقت ويفضل ان تخصص الى مشاريع الماء والكهرباء، والصحة وبناء المساكن للسكان.

رابعاً: من دراسة الموازنات الاربع يظهر انها غير معتمدة على ايدولوجية معينة وخارطة طريق لتطوير اقتصاد وطني متطور كما تم تهميش القطاعين الزراعي والصناعي حيث كان من المفروض ان يتم الاهتمام بهذين القطاعين الرائدين منذ عام ٢٠٠٤ والجدول التالي يبين نسبة ما هو مخصص لكل من القطاعين الزراعي والصناعي مقارنة كما هو مخصص للدوائر والمؤسسات الاخرى الخدمية وحسب موازنة عام ٢٠٠٨ لاجمالي النفقات.

الدائرة	النسبة المئوية لإجمال النفقات
وزارة الزراعة	٪ ٠,٢٦
الموارد المائية	٪ ٠,٩٧
الصناعة والمعادن	٪ ٠,٧١
مجلس النواب	٪ ٠,٦٤
مجلس الوزراء (الاجمالي)	٪ ٥
الدواوين الدينية	٪ ٠,٦٥
الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٪ ٧,١٠
وزارة النفط	٪ ٤,٢١

وللاسباب المذكورة اعلاه ان مثل هذه الموازنات غير ملائمة للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد ولابد ان يصار الى وضع خطة اقتصادية قصيرة المدى امدها (٣) سنوات وخطة اخرى متوسطة امدها (٥) سنوات.
وان هذه الخطة يتم بناؤها على مبدأين اساسيين:
المبدأ الاول: تحديد الاهداف الاستراتيجية وعلى ضوء هذه الاهداف يتم رسم خارطة الطريق واختيار المشاريع.
المبدأ الثاني: ان الموارد محدودة وهو النفط ويشكل ٩٠٪ من الايرادات العامة، وموضوع النفط وعلاقته بالتنمية فان تداعيات الازمة الاقتصادية من المتوقع ان تستمر الى عام ٢٠١٥ ومن الخطأ ان يحلم البعض ان الاسعار ستعود الى الرقم ١٤٥ حيث كان هذا السعر متضخماً تبعاً لانتفاخ بالون الرأسمالية الاميركية وتبعتها الرأسمالية العالمية بالعدوى لو افترضنا ان العراق يستطيع زيادة انتاجه خلال السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٥ الى ٣ ملايين برميل / يوم وبمعدل سعر ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد فانها حالة جيدة. لكن هنالك صعوبات للتحقيق مثل هذا الرقم وأهمها ترجع الى حصول زيادة المعروض النفطي من قبل الدول المنتجة للتعويض عن انخفاض السعر وكذلك عامل مهم اخر هو سياسة الاوبك النفطية في تحديد الانتاج اضافة الى تطور واشاعة استخدام الوقود البديل خلال الاعوام القادمة وان هذه المؤشرات تؤكد على تطوير القطاع النفطي وتحديث وانتاج المشتقات النفطية عالية الجودة وصولاً للاكتفاء الذاتي وبعدها للتصدير وكذلك المباشرة باستثمار الغاز للاغراض التجارية ما يشكل روافد جديدة لزيادة الايرادات.
ويأتي بعد القطاع النفطي القطاعات الزراعي والصناعي والسياحي والأخيران من الروافد المهمة لزيادة الدخل الغربي.
القطاع الزراعي تظهر اهميته كون العراق بلداً زراعياً وان نسبة ٣٠٪ من سكانه يعملون في الزراعة اضافة لكونه مصدراً للمواد الغذائية للسكان والمواد الاولية للصناعة ما يستلزم اتخاذ الاجراءات اللازمة لانعاشه وتطويره.

والقطاع الصناعي تتوفر لدينا قاعدة صناعية واسعة بشقيها الحكومي والخاص ونرى ضرورة تحديثه وتطويره وبعث النشاط فيه لانتاج المواد الصناعية المختلفة وقد اهمل هذا القطاع والسبب يعود الى توجيهات صندوق النقد الدولي باشاعة ثقافة الخصخصة غير المدروسة ما اضاع سنوات على تطوير وتشغيل هذا القطاع.
ويعتبر قطاع الكهرباء العمود الفقري للاقتصاد والحياة العامة ما يستلزم بالضرورة الاسراع بتطويره وفق برامج خاصة تتجاوز السباق الروتيني التي تعمل به المؤسسة الكهربائية وأن تقوم هذه المؤسسة بوضع الحلول لكافة المشاكل التي تؤدي الى توقف انتاج الطاقة حيث لايمكن القبول بالتذرعات التي تطلقها وزارة الكهرباء عن اسباب توقف انتاج الطاقة، كما ان عملية التنمية تشمل تطور قطاعات المباني والانشاءات والنقل والمواصلات والثقافة والتربية والصحة.
وقد برز مؤخراً قطاع السياحة وهو قطاع تطور بصورة ملحوظة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ويشمل هذا القطاع مساحة واسعة من العراق مع تنوعه ويتميز هذا النشاط طول ايام السنة مما يوفر موارد ضخمة للاقتصاد العراقي، ومن المفضل ان يترك هذا النشاط كليا الى القطاع الخاص وتبقى للدولة صفة المراقبة وحسن الاداء له.
ان خطة التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تؤدي ثمارها بنجاح ما لم تؤخذ بالحسبان العوامل التالية:
١.السكان والقوى العاملة والتنمية البشرية: ان عامل الزيادة السكانية من العوامل المهمة في اعداد خطة اقتصادية وان اهمال هذا العامل بما يؤدي الى مراوحة العملية التنموية في مكانها وربما الى تراجعها. ان الزيادة السكانية في العراق نحو ٢١٢٨٥٠٠ نسمة سنوياً وحصة الريف من هذه الزيادة تقدر نحو ٣٠٠ الف نسمة اضافة الى وجود بطالة مقنعة بنسبة ٥٠٪ مما يزيد حياة الريف العراقي اكثر فقراً وبؤساً وتدفع الامواج البشرية للهجرة الى المدن بحثاً عن عمل وهذه الظاهرة تؤكد ضرورة اخذها بنظر الحسبان عند اعداد اية خطة اقتصادية تنموية واعداد الحلول لها مما يستلزم وضع خطة شاملة لاصلاح القطاع الزراعي بكل عناصره المادية والاجتماعية والثقافية.
ومن ضرورات التنمية تطوير مستوى الأيدي العاملة ورفع مستواها المعيشي والثقافي ورفع مهاراتها لكي تسهم في العملية الانتاجية بصورة افضل حيث ان القوى العاملة ترتقي الى مستوى الرساميل بل اكثر.
٢.السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية من اهم واحدث الوسائل للادارة المالية والاقتصادية، وان للسياسة النقدية اساليب متعددة في تطوير وبناء اقتصاد وطني محميا قدر الامكان من الازمات الرأسمالية العالمية، فهي تعمل على توفير النقد اللازم لعملية التداول مع حفظ التوازن النقدي في التداول لمنع التضخم والانكماش كما تعمل على تكوين احتياطي نقدي مناسب من العملات الاجنبية لدعم النقد العراقي.
ان ما يلاحظ على البنك المركزي هو اعتماد سياسة حرية بيع الدولار حيث ان ٧٥٪ من هذه المبيعات تذهب الى ارصدة الافراد في البنوك الخارجية في الوقت الذي تسعى الحكومة لجذب المستثمرين والرساميل من الخارج.
٣.التجارة الخارجية: ان التجارة الخارجية لها دور فعال في التنمية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير والتعريفة الكمركية والاسعار فهي تعمل على دراسة اسباب المواد الاولية ولوازم الانتاج والغذاء من الخارج لتوفير ما تحتاجه عملية التنمية وباسعار مناسبة. كما تعمل على ايجاد الاسواق الخارجية لتصريف المنتوجات الوطنية وذلك بعقد اتفاقيات تجارية مع دول العالم، والعمل على وضع التعريفة الكمركية في خدمة التنمية وذلك حماية المنتوج الوطني من المنافسة الاجنبية وكذلك منح اعفاءات ضريبية على المواد المصدرة.
٤.الديمقراطية والنضال الاجتماعي والتنمية: ان النظام الديمقراطي واشاعة الحرية الفردية والحريات العامة وحرية المرأة في المدينة والريف من العوامل الضرورية لنجاح خطة التنمية الشاملة، لقد فشل العديد من دول العالم الثالث في تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي في بلدانها بالرغم من توفر الموارد اللازمة وشروط التنمية الاولى لديها وذلك بسبب النظام الفردي الدكتاتوري المعادي للديمقراطية السائد فيها حيث شوهت العملية الاقتصادية واستغلت الموارد لصالحها واستلمت الفساد المالي والاداري كما هو في نظام العراق السابق ودول في اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية، بينما نجد ان هنالك دولاً حققت نجاحات اقتصادية متقدمة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والهند فقد حققت الهند تقدما اقتصاديا بنسبة ١٠ ٪ بالرغم من كونها تعاني من مشكلة الزيادة السكانية وقلة الموارد وذلك يعود بفضل النظام الديمقراطي الاتحادي السائد فيها. وتعني الديمقراطية النضال الاجتماعي لطبقات ونشأت الشعب وذلك باشاعة حرية التنظيم النقابي والمهني وتوعية الشعب على ممارسة حقوقه لتحسين ظروفه المعيشية وظروف العمل وزيادة الانتاج وهذا ما يطلق عليه النضال الاجتماعي، فالنضال الاجتماعي ضرورة مهمة ومساندة للتنميات الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاقتصادي | العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

تجارة قطع غيار السيارات..

بين الجديد الذي لا يعمّر والمستعمل غير المضمون

■ بغداد / احمد مطير

شهدت فترة مابعد العام ٢٠٠٣ دخول السيارات مختلفة المناشئ والموديلات ومن مختلف دول الجوار الاقليمي بشكل جنوني بدت لأول وهلة من دون ضوابط رادعة وانتهت الى زحامات واختناقات مرورية في ظل انتشار مايعرف بسيارات (المنفسيت)، وانتهى المشهد الان الى سيارات حديثة من موديلات ٢٠٠٧ صعودا اوجدتها الضوابط الحكومية بمنع الاستيراد خارج هذه الموديلات.

وفي ظل هذا المشهد استدعت الحاجة الى قطع غيار لهذا الكم الهائل من السيارات في ظل تعذر إيجاد قطع غيار جديدة ذات مواصفات وجودة عالية عند إصلاح سياراتهم، فيضطر العديد منهم الى المواد المستعملة أو ما تسمى بـ"التفصيخ"، ذلك أنها أفضل من قطع الغيار الجديدة التي أغرقت السوق ويشكو الكثير من سائقي المركبات من رداءة نوعيتها.

محمد عبد الله احد أصحاب محال بيع المواد الاحتياطية في السنك قال: نظرا لان اغلب ما موجود من قطع غيار هي صينية المنشأ ولا تتمتع بأدنى مستويات الجودة فأنه ينصح الباحثين عن قطع الغيار باستخدام المستعمل او التفصيخ، مع ان البعض يفضل استخدام المواد الاحتياطية المستعملة او التفصيخ التي تستورد من الخارج لأن أسعارها مناسبة.

يقول أحسان شاكر صاحب محل لبيع الأدوات الاحتياطية المستعملة: ان عدد هذه المحال بتزايد وقد أصبحت تفوق ما كانت عليه في السابق بأضعاف، نتيجة ازدهار هذه التجارة وتزايد الطلب على الأدوات المختلفة، بعد دخول عدد كبير من السيارات المختلفة الأنواع والأحجام خلال سنوات قليلة.

يقول محمد منادي وهو صاحب محالّ لبيع قطع غيار السيارات: ان عملية التوسّع في هذه التجارة حوّلت العديد من المنازل والعمارات السكنية الى مخازن ومستودعات كبيرة، يتم فيها خزن قطع الغيار.

ويضيف منادي : نسبة الأرباح الكبيرة التي تحقّقها هذه التجارة دفعت الكثير من تجار المواد الغذائية أو الكماليات أو حتى الأشخاص العاديين الى مزاولة هذه المهنة، وبات في إمكانهم استيراد الأدوات من دول مختلفة في آسيا وأوروبا، وفتح منافذ عدة للبيع بوساطة الجملة والمفرد. وعملية جني الأرباح من هذه التجارة لا تتطلب مجهوداً كبيراً، وإنما تتطلّب فقط رأس مال مناسباً يساعد على البدء بمشروع صغيرٍ لا يلبث أن يتحوّل الى مشروع كبير، يتوسّع تدريجياً لتصبح له فروع في أماكن عدة أو حتى في المنطقة نفسها.

رداءة النوعية وغياب الرقابة!

ماجد رضا (صاحب سيارة) صادفناه في السنك الذي كان يبحث عن قطع غيار لإصلاح محرك سيارته أوضح بأن مواد (التفصيخ) أسعارها مناسبة ويمكن إرجاعها الى البائع، إذا ظهر بها أي عيب على عكس القطع الجديدة التي لا يمكن إرجاعها.

عزوف البعض عن شراء قطع الغيار الجديدة يرجعها البعض الى رداءتها وعدم وجود رقابة نوعية على ما يستورد وعدم وجود رقابة على التجار عند استيراد المواد الاحتياطية أدى الى إغراق السوق بالمواد الرديئة!

محمد كامل صاحب محل أدوات احتياطية بدا مستاءً لكثرة استيراد قطع الغيار الرديئة المنشأ ما يضطر المواطن الى البحث عن المستعمل منها في بغداد وغيرها من المحافظات، مطالبا الجهات المعنية بالحد من ظاهرة قطع الغيار الرديئة واستيراد المواد الاحتياطية العالية الجودة.

محمود الساعدي أحد تجار المواد ألاحتياطية لفت الى أن الإقبال على المواد المستعملة قلّ في الفترة الأخيرة، لعدم السماح باستيرادها، ما اثر سلبا على أصحاب السيارات وتجار التفصيخ على حد سواء، وقال: ان المواد بدأت تنضب من السوق.

العاملون بمهنة بيع قطع الغيار للسيارات بينوا ان مصدرهم هي السيارات المتضررة جراء الحوادث المرورية المؤسفة كالتصادم وانقلاب المركبة ما يعطي مالكها الشرعي الحق لبيعها الى أصحاب محال التفكيك التي انتشرت بشكل واسع في السنين الأخيرة.

وايضا سيارات (الأدوات) وهذه التسمية كانت تطلق على السيارات التي يتم استيرادها لغرض تفكيكها وبيعها كأدوات احتياطية.

عمار مالك صاحب محل لبيع قطع الغيار المستعملة في الطالبية قال: نظرا لوجود إعداد هائلة من السيارات في الشارع المزدحم ونتيجة لكثرة الاستهلاك لان اغلب شوارعنا (تعبانة) فمن المؤكد انها تتعرض لعطلات مستمرة ما يقتضي لجوء أصحابها الى محال بيع الادوات المستعملة للبحث عن ضالتهم لما يحتاجونه لبعض المواد البديلة لاجزاء سياراتهم المستهلكة والمتضررة ولو نظرنا الى الجانب الايجابي لمهنة بيع قطع الغيار المستعملة لوجود فارق سعري مابين الادوات المستوردة الجديدة وبين الادوات المستعملة تصل بنسبة (١ الى ٥) ضعف السعر من القيمة المالية لتلك الادوات ومما يدفع المستهلك الى محالنا وهو ان الادوات المستعملة هي ذات منشأ اصلي من الشركة نفسها المصنعة للسيارة نفسها التي يقتنيها المواطن اما الادوات الجديدة فتكون غالبا مستوردة ومن مناشئ رديئة وغير مضمونة بسبب كثرة الشركات التجارية المصنعة لتلك الأدوات المطلوبة كما ان اغلبها صيني المنشأ.

ويتابع: وفي مقارنة بسيطة بين أسعار المواد الجديدة والمواد المستعملة وعلى سبيل المثال لا الحصر فان ثمن (محرك) السيارة أصلي المنشأ مستعمل هو(٢٠٠) دولار في حين ان قيمة المستورد الجديد أسعاره مرتفعة جدا.

بينما كان أبو سلام يبحث عن قطع غيار لسيارته استوقفناه لسؤاله عن سبب اقتنائه لقطع غيار مستعملة فأجاب قائلا: ان سعر هذه المادة في المحال المخصصة لبيع الأدوات التجارية هو (١٨٠) ألف دينار علما أنها ليست من المنشأ الأصلي ورديئة الصنع.

وأضاف : هناك فارق كبير في السعر والنوعية أيضا فأغلب الأدوات الجديدة لا تعمر طويلا لذلك يلجأ الى المستعمل على الأقل أصلي ويعمر أكثر مما يعمر الجديد.

محمد صبيح صاحب محل في ساحة الطيران قال: بأن جميع اجزاء السيارة المفككة يستفيد منها حتى ان هناك مخلفات تدخل كمواد احتياطية في صناعات اخرى وضرب لنا مثلا على تلك المواد وهي الألمنيوم والمطاط والحديد وأشياء أخرى.

قطع غيار تجارية

انتشار هذه القطع غير الأصلية أو التجارية يجعلنا نسأل ما السبب وراء انتشار هذه القطع بمعدلات كبيرة ومرتفعة؟ وهل يدرك المستهلكون مخاطرها؟ من المؤكد ان سوق قطع الغيار يفتقد التوعية الكافية التي تبين مدى مخاطر استخدام هذه القطع، فكثير ممن يشترون هذه القطع عن قصد نجدهم يجهلون المخاطر المترتبة على استخدامها أو الإضرار التي قد تلحقه بسياراتهم.

مما لا شك فيه ان فارق السعر بين القطع التجارية والأصلية هو من أهم العوامل التي تدفع كثيرا من المواطنين للإقبال عليها فالفارق تجده في كثير من الأحيان يتجاوز الثلاثة او الأربعة إضعاف، وهذا ما أكده لنا علي كاظم صاحب محل قطع الطالبية الا انه يرى ان لا ضرر في استخدامها لان البعض منها ذات نوعيات جيدة برغم ان كثيرا من قطع الغيار المقلدة تغلف وتوضع بعبوات مطابقة تماما لطرق تغليف وتعليب القطع الأصلية وانه من الصعب اكتشافها في كثير من الأحيان، كما ان البعض يعمد الى تجديد بعض القطع الأصلية المستعملة وبيعها على أساس أنها قطع أصلية جديدة.

وقطع الغيار المجددة هي من القطع التي يصعب كشف حالات الغش فيها، فهذه القطع يتم تجديدها وإعادة تغليفها بطريقة مطابقة لقطع الغيار الأصلية الجديدة، لكن ما يعيب هذه النوعية من القطع المجددة هو في حال إن كانت القطعة المجددة ليست أصلية أي ان تكون تجارية وتم تجديدها، ومن المعروف ان (فلاتر الزيت) هي من أكثر الأمور التي يتم الغش فيها.

الا ان سالم العكيلي صاحب محل أدوات احتياطية في السنك يرى ان الذي لا يعرفه الكثيرون منا، أن هناك قطعا اقتصادية تنتجها بعض الشركات المصنعة للسيارات، وأحيانا يطلق عليها خطأً ثانياً وهي تكون مشابهة لقطع الغيار الأصلية "الخط الأول"، ويكون سعرها اقل بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ ٪ إلى ٤٠٪، ودائما ما تستخدم هذه القطع بالتشكيلات الأقدم وليست الحديثة، مع العلم أن هذه القطع تكون مقاربة جدا لجودة القطع الأصلية، وبطبيعة الحال استخدام هذه القطع أفضل بكثير من استخدام القطع غير الأصلية.

مواطنون: السعر المنخفض هو سبب الإقبال عليها

متعاملون: غياب الرقابة على المستورد سبب في عزوف المواطنين على اقتنائها

إنهيار بورصة لندن بداية سيطرة (روتشيلد) عام 1815

■ إعداد / المدى الاقتصادي

يعتبر هونغبينغ ان حرب العملات الحقيقية بدأ في واقع الامر على يد عائلة روتشيلد اليهودية و بالتحديد في ١٨ حزيران عام ١٨١٥ قبل ساعات قليلة من انتصار القوات البريطانية في معركة" ووترلو " الشهيرة على قوات امبراطور فرنسا نابليون بونابارت . و كان " ناتان " الابن الثالث لروتشيلد استطاع بعد ان علم بأقتراب القوات البريطانية من تحقيق فوز حاسم على نابليون استغلال هذه المعلومة العظيمة للترويج لشائعات كاذبة تفيد بأنتصار قوات نابليون بونابارت على القوات البريطانية حتى قبل ان تعلم الحكومة البريطانية نفسها بهذا الانتصار بـ ٢٤ ساعة لتنهار بورصة لندن في ثوان معدودة لتبادر عائلة روتشيلد بشراء جميع الاسهم المتداولة في البورصة البريطانية بأسعار متدنية للغاية لتحقق في ساعات قليلة مكاسب طائلة، بعد أن إرتفعت بعد ذلك الاسهم في البورصة الى ارقام قياسية عقب الاعلان عن هزيمة نابليون بونابارت على يد القوات البريطانية.

وقد حولت هذه المكاسب عائلة روتشيلد من عائلة تمتلك بنكا مزدهرا في لندن الى امبراطورية تمتلك شبكة من المصارف و المعاملات المالية تمتد من لندن الى باريس مرورا بفيينا و نابولى و انتهاءً ببرلين و بروكسل. وبعد أن تمكنت عائلة روتشيلد من تحقيق ثروة هائلة من جراء انهيار بورصة لندن التي تسببت فيها، ارتدت نحو فرنسا لتحقيق مكاسب طائلة من الحكومة الفرنسية، حيث يكشف الكتاب كيفية نجاح الابن الاكبر جيمس روتشيلد العام ١٨١٨ في تنمية ثورة عائلة روتشيلد من اموال الخزانة العامة الفرنسية، إذ أنه بعد هزيمة نابليون بونابارت امام البريطانيين حاول ملك فرنسا الجديد لويس الثامن عشر الوقوف في وجه تصاعد نفوذ عائلة روتشيلد في فرنسا فما كان من جميس روتشيلد الا ان قام بالمضاربة على الخزانة الفرنسية حتى اوشك الاقتصاد الفرنسى على الانهيار.... وهنا لم يجد ملك فرنسا امامه من سبيل اخر لانقاذ الاقتصاد الفرنسى سوى اللجوء الى جيمس روتشيلد الذى لم يتأخر عن تقديم يد العون للملك لويس الثامن عشر لكن نظير ثمن باهظ و هو الاستيلاء على جانب كبير من سندات البنك المركزى الفرنسى و احتياطيه من العملات المحلية و الاجنبية .

وبذلك تمكنت عائلة روتشيلد خلال السنوات الثلاث بين ١٨١٥ الى ١٨١٨ من جمع ثروة تزيد على ٦ مليارات دولار من بريطانيا وفرنسا ، وهى ثروة جعلت العائلة تجلس اليوم وفقا للكتاب على تلال من المليارات من مختلف العملات العالمية حتى لو لم يؤخذ في الحسبان ان هذه الثروة كانت تزيد بمعدل ٦ بالمئة مع مطلع كل عام.

ويشير الكتاب الى ان عائلة روتشيلد التي اعتبرت نفسها بأنها نجحت في انجاز مهمتها على الوجه الاكمل في منتصف القرن التاسع عشر بعد ان سيطرت على الجانب الاكبر من ثروات القوتين العظميين حينذاك وهما بريطانيا وفرنسا وانه لم يعد امام افراد العائلة للسيطرة على الاقتصاد العالمى سوى عبور المحيط الاطلنطي حيث الولايات المتحدة التي تمتلك كل المقومات لتكون القوة العظمى الكبرى في العالم في القرن العشرين .

ويستشهد هونغبينغ في كتابه بمقولة مشهورة لناتان روتشيلد بعد أن احكمت العائلة قبضتها على ثروات بريطانيا: " لم يعد يعنينى من قريب او بعيد من يجلس على عرش بريطانيا لاننا منذ ان نجحنا في السيطرة على مصادر المال و الثروة في الامبراطورية البريطانية فاننا نكون قد نجحنا بالفعل في اخضاع السلطة الملكية البريطانية لسلطة المال التي نمتلكها " .

الانتقال إلى أمريكا

وقد إعتبرت عائلة روتشيلد بعد ذلك ومعها عدد من العائلات اليهودية الاخرى بالغة الثراء أن المعركة الحقيقية في السيطرة على العالم تكمن في واقع الامر في السيطرة على الولايات المتحدة فبدأ مخطط اخر اكثر صعوبة لكنه حقق مآربه في النهاية.

فقد شهد يوم ٢٣ ديسمبر/ كانون الاول عام ١٩١٣ منعطفا مهما في تاريخ الولايات المتحدة عندما اصدر الرئيس الامريكي ويدرو ويلسون قانونا بانشاء البنك المركزى الامريكي (الاحتياطي الفدرالي) لتكون الشرارة الاولى في إخضاع السلطة المنتخبة ديمقراطيا في امريكا المتمثلة في الرؤساء الامريكيين لسلطة المال المتمثلة في الاوساط المالية ، وكبار رجال البنوك الخاضعة لليهود بعد حرب شرسة بين الطرفين استمرت مئة عام.

ولم تكن عائلة روتشيلد هى العائلة اليهودية الوحيدة التي شاركت في تحقيق الانتصار على رؤساء امريكا المنتخبين ديمقراطيا في حرب المائة عام بل ساعدتها في ذلك خمس او ست عائلات يهودية كبرى بالغة الثراء اشهرها بالقطع عائلتي روكفيلر ومورغان. وقد تمثلت هذه الهيمنة على البنك المركزى الامريكي في نجاحهم امتلاك اكبر نسبة في رأس ماله.

ويتناول "حرب العملات" بالتفصيل ظروف الحرب الشرسة التي دامت مئة عام بين رؤساء امريكا والاوساط المالية و المصرفية التي يسيطر عليهما اليهود و التي انتهت بسقوط البنك المركزي الامريكي في براثن امبراطورية روتشيلد و اخواتها.

ويقول هونغبينغ: ان رؤساء امريكا كانوا على قناعة تامة طوال حرب المئة عام بأن الخطر الحقيقى الذى يتهدد امريكا يكمن في خضوع امريكا لرجال المصارف اليهود على اساس أنهم لا ينظرون إلا لتحقيق الثروات من دون النظر الى اى اعتبارات اخرى .

ويستشهد الكتاب في ذلك بالرئيس أبراهام لينكولن الذى حكم امريكا خلال الحرب الاهلية الامريكية، فقد اعلن لينكولن اكثر من مرة انه يواجه عدوين و ليس عدوا واحدا .. العدو الاول الذى وصفه لينكولن بأنه الاقل خطورة يكمن في قوات الجنوب التي تقف في وجهه، اما العدو الثانى الاشد خطورة فهو اصحاب البنوك الذين يقفون خلف ظهره على اهبة الاستعداد لطعنه في مقتل في اى وقت يشاء . اما الرئيس توماس جيفيرسون صاحب اعلان استقلال امريكا في العام ١٧٧٦ فقد اكد انه مقتنع تمام الاقتناع بان التهديد الذى يمثله النظام المصرفى يعد اشد خطورة بكثير على حرية الشعب الامريكي من خطورة جيوش الاعداء .

ويكشف هونغبينغ في كتابه عن ان حرب المئة عام بين رؤساء امريكا واوساط المال والبنوك تسببت في مقتل ستة رؤساء امريكيين اضافة الى عدد اخر من أعضاء الكونغرس.

فقد كان الرئيس وليام هنرى هيريسون الذى انتخب في العام ١٨٤١ أول ضحايا حرب المئة عام عندما عثر عليه مقتولا بعد مرور شهر واحد فقط على توليه مهام منصبه انتقاما من مواقفه المناهضة لتغلغل اوساط المال والبنوك في الاقتصاد الامريكي ، اما الرئيس زيتشارد تايلور الذى مات في ظروف غامضة بعد خضوعه للعلاج من آلام في المعدة اثر وجبه عشاء فقد اثبت التحليلات التي جرت على عينة من شعره بعد استخراجها من قبره بعد مرور ١٥٠ عاما على وفاته (اى في العام ١٩٩١) انها تحتوى على قدر من سم الزرنيخ .

وقد تسببت ايضا حرب المائة عام بين رؤساء امريكا وأوساط المال والبنوك بقيادة عائلة روتشيلد في مقتل الرئيس ابراهام لينكولن في العام ١٨٤١ بطلق نارى في رقبته فيما توفى الرئيس جيمس جارفيلد أثر تلوث جرحه بعد تعرضه لطلق نارى من مسدس اصابه في ظهره.

أما الرئيس الامريكي الذى اعطى الانطباع بأنه انتصر على رجال البنوك فهو الرئيس اندرو جاكسون (١٨٦٧ . ١٨٤٥) الذى استخدم مرتين حق الفيتو ضد إنشاء البنك المركزى الامريكي ساعده في مقاومته الناجحة لأوساط المال والاعمال التي يسيطر عليهما اليهود (الكاريزما) التي كان يتمتع بها بين ابناء الشعب الامريكي.

وكان الرئيس جاكسون قد اوصى قبل وفاته بان يكتب على قبره عبارة: "لقد نجحت في قتل لوردات المصارف رغم كل محاولاتهم للتخلص منى". ويؤكد هونغبينغ أن البنك المركزى الامريكي يخضع في واقع الامر لاوساط المال والبنوك لا سيما لعائلة روتشيلد بعد أن سيطرت على البنك المركزى الامريكي بشراء جانب كبير من اسهمه.

وقد حاولت بعض وسائل الاعلام الصينية التحقق من هذا الامر بإستضافة احد الرؤساء السابقين للبنك المركزى الامريكي و هو بول فولكر الذي رد في مقابلة على أحد القنوات التلفزيونية الصينية على سؤال إن كان البنك المركزي الأمريكي يخضع بالفعل للبنوك الخاصة التي تمتلك الجانب الاكبر من اسهمه، رد معترفا بأن البنك المركزى الامريكي ليس مملوكا للحكومة الامريكية بنسبة ١٠٠ بالمئة لوجود مساهمين كبار في رأس ماله غير انه طالب الصينيين بعدم اصدار احكام مسبقة في هذا الصدد.

ومن المعروف أن البنك المركزي الأمريكي يصف نفسه بأنه "خليط غير عادي من عناصر القطاعين العام والخاص" بينما يقوم الرئيس الأمريكي بتعيين الأعضاء السبعة لمجلس محافظيه فإن البنوك الخاصة تمتلك حصصا في فروعه الإقليمية الـ ١٢ الأخرى.

غير أن هونغبينغ يتجاوز ذلك ليؤكد أن البنك المركزي الامريكي يخضع لخمسة بنوك أمريكية خاصة على شاكلة سيتي بانك، وهي تخضع بالفعل لاثرياء اليهود الذين يحركون الحكومة الفيدرالية الامريكية من وراء الستار كيفما شاءوا، وبالتالى فهم يتحكمون في اقتصاد بقية دول العالم من خلال البنك المركزيالامريكي .

وقامت بعض الاوساط اليهودية باتهام كتاب حرب العملات بأنه كتاب معاد للسامية مشيرة الى انه في حال حدوث اى انهيار للاقتصاد الصينى فان مسؤولية هذا الانهيار المزعوم يجب ان يلقى على عاتق انتهاكات الصين لحقوق الانسان و كبت الحريات و مقاومة شعب تايوان للتوسع الصينى و ليس على عاتق اليهود حتى لو حاول مؤلف الكتاب ان ينفى عن نفسه تهمة معاداة السامية بالاشادة بذكاء اليهود و قدرتهم على تحقيق النجاح الباهر، حيث يقول: "يعتقد الشعب الصيني أن اليهود أذكياء وأغتياء، لذلك ينبغي أن نتعلم منهم، وحتى أنا أعتقد أنهم بالفعل أذكياء، وربما أذكى الناس على وجه البسيطة."

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ الحلقة المفرغة للنظم

عندما ترتفع الاسعار نتيجة للتضخم وللمغالاة في اصدار النقود الورقية ينشأ عن ذلك حلقة مفرغة كما مذكور سابقا .وتسمى هذه الحلقة احيانا بالدائرة الجهنمية وتفسير ذلك انه اذا هبطت قيمة النقود الورقية ،وارتفعت الاثمان فأن هذا الارتفاع يؤدي بدوره الى زيادة النفقات العامة .

□ الريع

هو ذلك الجزء من الدخل الذي يدفع لاستعمال الارض وهو يختلف بأختلاف موقع الارض ودرجة خصوبتها ويختلف الريع عن الايجار في ان هذا الاخير هو أكثر استعمالا واوسع شمولا من مفهوم الريع ،فالايجار يطلق على البدل المدفوع لاستعمال الاموال او الاعيان بصفة عامة ،سواء كان المال من صنع الطبيعة او صنع الانسان
مثل العقارات .

□ الازمة الاقتصادية الكبرى

أضخم أزمة أقتصادية شهدها النظام الرأسمالي طوال تاريخه ،وتعرف بالانهيار الاقتصادي العظيم (١٩٢٩) وهي في الاصل أزمة في الاقتصاد الامريكي وقد بدأت بأنهيار سوق الاوراق المالية في نيويورك حيث انهارت
في ذلك التأريخ .

□ الاوراق التجارية

وهي من اهم ادوات الائتمان قصيرة الاجل، وتصدّر هذه الاوراق عادة الشركات والمؤسسات ذات السمعة المالية
التجارية الحسنة ،مثل شركات التأمين والمؤسسات العامة وبعض الشركات القابضة وغالبا ما تكون هذه الاوراق
لأجل قصير لا يتعدى تسعة اشهر ويتم شرائها من قبل المصارف والشركات والمؤسسات الاخرى لما تتمتع به من ضمان وسيولة .

□ السند الاذني

السند الاذني عبارة عن التزام بدفع مبلغ معين لاذن شخص معين او لحامله في تاريخ معين ،وهومحرر بين شخصين ،المدين الذي تعهد بدفع مبلغ من النقود والدائن الذي يحصل الوفاء لاذنه ،ويمكن تداول السند الاذني
بالتظهير مثل السفنجة طالما تضمنت عبارة الاذن .

□ الرهن التأميني

هو عقد يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقا عينيا يكون له بمقتضاه ان يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في أستيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون ولا ينعقد الرهن التأميني الا بتسجيله في دائرة التسجيل العقاري ويعطي لكل منهما نسخة من سند عقد الرهن موقع عليها منهما ونفقات العقد الراهن الا أذا أنفق على غير ذلك ويجوز أن يكون الراهن هو المدين نفسه، ويجوز ان يكون كفيلا عينيا .

□ قيود تجارية

أي عدد من الوسائل الحمائية التي تتخذها الدولة لتقييد الاستيراد التعريفة الجمركية والحصص الكمية هي أكثر القيود استخداماً ولكن في السنوات الأخيرة تم استخدام قيود أخرى مثل الإجراءات المتشددة المركبة لتحل محل القيود التقليدية.

الاقتصادي | العدد (1621) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

(المدى الاقتصادي) تنشر ترجمة كتاب.. ستراتيجية التجارة الامريكية:

التجارة الحرة مقابل التجارة القانونية

الجزء التاسع

■ **تأليف : دانيال دبليو. دريزنر**

ترجمة : فضيلة يزل

ان منظمات المجتمع المدني التي ترفض الرواية الأساسية للنقد المضاد للعولمة . ففي الواقع ان عدداً من هذه المنظمات يفضل تحرير التجارة ويدعم أيضاً إجراءات الحماية البيئية الواسعة جداً، إذ تقوم هذه المنظمات بتحديد مساوئ نظام منظمة التجارة العالمية الحالي، كما تبين ان منظمة التجارة العالمية تقوم بتأسيس ميدان لعب غير عادل ويظهر ذلك جلياً عند اجراء موازنة بين المصالح الاقتصادية والاهتمامات الاجتماعية الأخرى.. ان عدم الموازنة هذا يحتاج الى تصحيح، فالمقارنة واضحة، إذ ان هذه المنظمات أوضحت التناقض بين دور حقوق الملكية الفكرية ودور قوانين العمل والبيئة في منظمة التجارة العالمية.

كان الانجاز الرئيس في دورة اورغواي، اتفاقية بخصوص الجوانب المتعلقة بتجارة حقوق الملكية الفكرية، التي قامت بدمج اتفاقيات كانت موجودة سابقاً وأجرت زيادة على موادها، هذه الاتفاقيات كانت مصممة لحماية حقوق الطبع والأسواق التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية؛ ما زاد في صرامة هذه المعايير؛ وأضاف الكثير من الأنظمة الإلزامية الصارمة لدعم الاتفاقية.

قبل عقد اتفاقية الجوانب المتعلقة بتجارة حقوق الملكية الفكرية، كان هناك خط واضح يفصل ما كان يغطى قوانين التجارة العالمية عن ما لم يكن يغطيها، فالقوانين التجارية تم وضعها لتحرير القيود المفروضة على صعيد واسع على تبادل المنتجات، كالتعريفة الكمركية، لكنها تستثني الظروف غير الاعتيادية (مثل استخدام العمال السجناء)، فهذه القوانين لا تذكر شيئاً بشأن العمليات التي تجري لصناعة المنتجات. على اية حال، وضعت هذه الاتفاقية بشكل واضح لتنظيم عمليات الإنتاج . يعني- فيما إذا كانت الشركات تحترم حقوق الملكية الفكرية في عملياتها. فقد أثر نظام منظمة التجارة العالمية، لأول مرة، في قوانين التجارة المحلية.

على النقيض من ذلك، كانت الجهود التي بذلت من اجل دفع العمل والمخاوف الصحية والبيئية الى اجندة منظمة التجارة العالمية، أقل نجاحاً، فالاجتماعات الوزارية التي انعقدت عام ١٩٩٦ في سنغافورة ناقشت فيما اذا كان فرض قوانين العمل الرئيسة يجب ان تكون مكملة في صناعة قرارات منظمة التجارة العالمية، حيث قال التصريح الوزاري في ذلك العام لا ، بدلاً من ان يؤكد "ان منظمة العمل الدولية.. هي المنظمة المؤهلة لوضع هذه القوانين وتداولها"، العمل المؤكد الوحيد كان تعهد أمانات سر منظمتي العمل والتجارة العالميتين "بمواصلة تعاونهما الحالي"، إذ ان تقرير الهيئة الاستشارية الحالية لمدير عام منظمة التجارة العالمية كان يصف على نحو صريح مستوى التعاون بين الهيئتين لأنهما (يعملان بحرية).

حدث مشجع جداً ببساطة يمكن الحديث عنه بما يخص التجارة والبيئة، كما تمت مناقشته آنفاً، ان الهيئات القضائية لحل النزاعات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية لم تكن غير متعاطفة مع أهداف خبراء البيئة، ومناقشة الحماية البيئية كانت واضحة في دورة اورغواي. وحديثاً جداً، وسعت المنظمة فرع أولف للمنظمات البيئية الدولية المختلفة.

كان الاتحاد الأوروبي يريد مناقشة شاملة للقضايا البيئية ذات الصلة بالتجارة التي تضمنتها دورة الدوحة، فقد أثبتت المنظمات البيئية انها اكثر احتراماً من اتحادات العمل لفكرة التحرير التجاري من خلال منظمة التجارة العالمية.

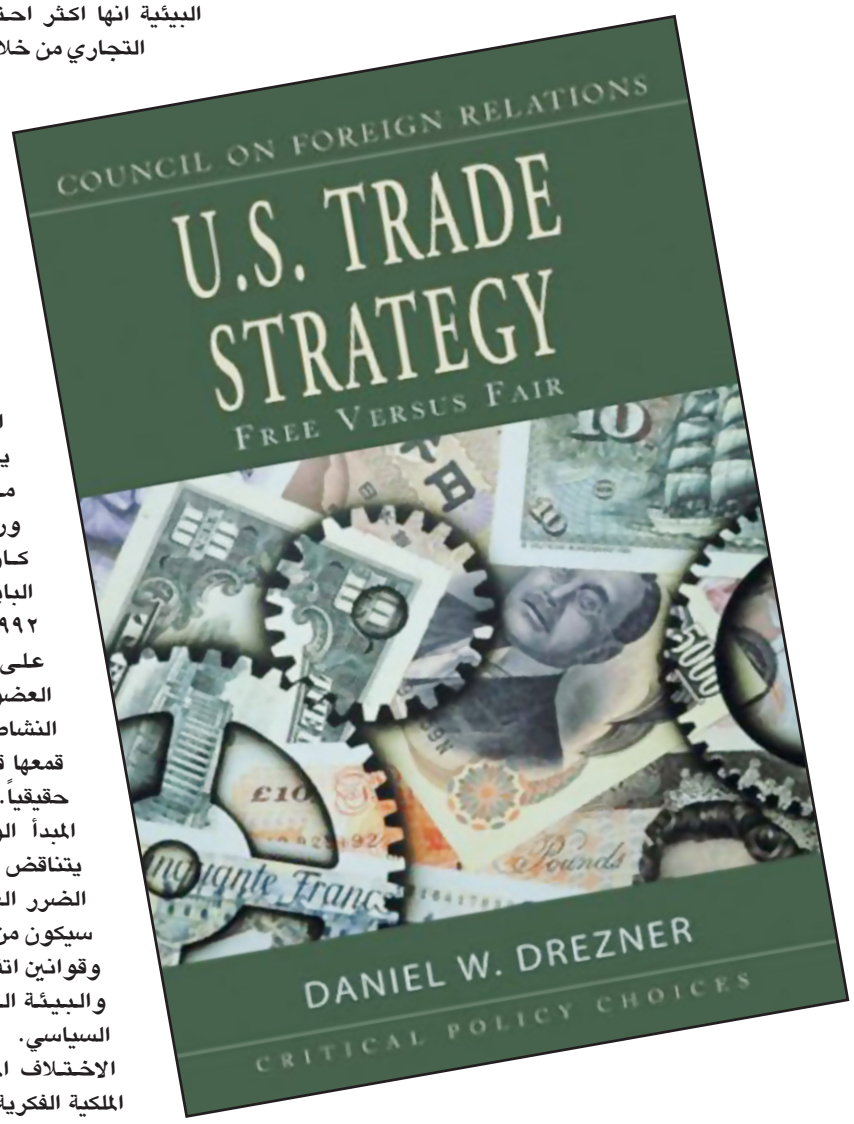

على أية حال، تبين قضية الاطعمة المعدلة جينياً وراثياً علاقة تضاربية موجودة غالباً بين التجارة وصحة المستهلك والمنظمات البيئية. في قضايا الاطعمة، تخضع اتفاقية المواد والأعشاب الصحية بشكل واضح الى هيئة الدستور الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة المشتركة (فاو) . منظمة الصحة العالمية . هيئة تأسست في ١٩٦٣ لتضع قوانين وإرشادات وتطبيقات السلامة المطلوبة لتجارة الأغذية. فالدستور الغذائي يناقش بدورة، ان العلماء لا يقدمون دليلاً مهماً يوضحون فيه ان الاطعمة المعدلة وراثياً تضر بالبشر او البيئة. على العكس، كان بروتوكول قرطاجة بشأن السلامة البايولوجية، يعتبر امتداداً لاتفاقية ريو لعام ١٩٩٢ بشأن التنوع البايولوجية التي صادقت على (المبدأ الوقائي) في معالجة الأنظمة العضوية الكبيرة المعدلة، هذا المبدأ يبين ان النشاطات الخطيرة المحتملة يمكن تقييدها او قمعها قبل ان يتم اثباتها علمياً كي تحدث ضرراً حقيقياً. كانت النتيجة مأزقاً قانونياً محتملاً في المبدأ الوقائي لبروتوكول السلامة البايولوجية يتناقض تماماً مع معيار النظام التجاري لأثبات الضرر العلمي. يتفق خبراء القانون والتطوير انه سيكون من الصعب الخضوع لمنظمة التجارة العالمية وقوانين اتفاقية قرطاجة، بالنسبة للمنظمات التجارية والبيئة الواقعة على الجانب المضاد من السور السياسي.

الاختلاف المحسوس الآخر بين التعامل مع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاهتمامات التنظيمية الآخرى التي من خلالها يتمثل مدى فهم المنظمات المعنية لموظفي منظمة التجارة العالمية واجتماعاتهم. بمعنى فهم، الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تدرك انها قادرة على التفاعل مع المشاركين من منظمة التجارة العالمية على اساس منتظم أكثر من تفاعلها مع المنظمات غير الحكومية، كانت الشركات تركز على قطاعات (الصيدلة والترفيه والسوفت وير) التي كانت تمثل المدافعين الأوائل عن نظام الجوانب المتعلقة بتجارة حقوق الملكية الفكرية، ونجاحها في تشكيل المواقف الأمريكية بشأن حقوق الملكية الفكرية السابقة لدورة اورغواي الموثقة بشكل جيد.

الطلبات المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني لجعل منظمة التجارة العالمية أكثر انفتاحاً، بنحو مغاير، حاز على نجاح جزئي حسب.

من ناحية كان هناك ارتفاع خطير في مجال اشتراك منظمة غير حكومية في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية . ارتفاع بنسبة ثمانية إضعاف خلال ثماني سنوات، ومن ناحية أخرى، كانت الحكومات الأعضاء ترفض ان تتسم مفاوضاتها بالشفافية مع منظمات المجتمع المدني، فالطبيعة السياسية الحساسة للمفاوضات التجارية تجعل الكثير من الحكومات الأعضاء ترفض السماح بإشاعة المعلومات قبل آوانها.

هل تختلف حقوق الملكية الفكرية؟

هناك أسباب منطقية اقتصادية لتباين التعامل مع الملكية الفكرية والقوانين الاجتماعية في النظام التجاري. فغياب حقوق الملكية الفكرية التي يمكن فرضها بالقوة عبر حدود تصل الى حد انعدام التعريفة الكمركية على التجارة بقيمة سلع مضافة، فقد أصبح لدى الأفراد القدرة للحصول على الاختراعات الأمريكية الجديدة من دون دفع المال في الحصول على براءات الاختراع او حماية العلامة التجارية الذي يوظف كإعانات مالية غير شرعية للمنتجين المحليين، فالتأثير السلبي للالتزام الضعيف بحقوق الملكية الفكرية كان عالمياً بالقياس الى الحوافز المنخفضة التي تمنح للشركات لغرض الاستثمار في مجالي البحث والتطوير المكلفين ولهما تأثير اقتصادي سلبي أيضاً. يوجد دليل كاف لتأكيد هذا الزعم . فقد اظهر خبراء الاقتصاد ان الالتزام الضعيف بتنفيذ قانون حقوق الملكية الفكرية كان العامل الوحيد الذي يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال.

والعلاج المقترح لهذه المشكلة ضمن نظام منظمة التجارة العالمية . العقوبات التجارية . تشكل حافزاً للحكومات لزيادة الاهتمام بتنفيذ قانون حقوق الملكية الفكرية.

إن القضية الاقتصادية لحصر قوانين العمل والأنظمة البيئية ضمن إرشادات منظمة التجارة العالمية كانت أقل وضوحاً، على الرغم من ذلك، يمكن اعتبار قوانين العمل والأنظمة البيئية مساعدات مالية غير شرعية للمنتجين المحليين، والدليل على مثل هذه الدعوى ضعيف جداً، فهناك جانب سلبي يؤثر على الحماية البيئية المتساهلة التي تعبر الحدود بشكل واضح، لكن الشيء نفسه لم يكن بالضرورة هو الشيء الصحيح بما يخص قوانين العمل (توصلت دراسات عدة الى ان تدمير انتهاكات العمل يحدث في الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي، وليس للاستهلاك المتعلق بالتجارة)، على نحو بالغ الأهمية، تعالج منظمة التجارة العالمية الإخلال بالقواعد التجارية الذي ليس بالضرورة ان يعالج المشكلة.

على سبيل المثال، تطبيق العقوبات التجارية على الدول التي تستغل عمل الأطفال فتجبرهم على العمل في اقتصاد تحت الأرض (في المناجم، مثلاً)، حيث الظروف سيئة للغاية.

كانت التوصية ضد فرض مقاطعة تجارية، وهذا لا يعني ان الخطوات لتحسين الحماية البيئية وحقوق الإنسان يمكن ان تكون مشجعة، على المدى القريب، أظهرت الأجهزة المؤسساتية الدولية المصممة لمعالجة المشاكل الاجتماعية انها اضعف بكثير من المؤسسات المصممة لمعالجة الأمور المتعلقة بالتجارة، فالحث على تشكيل منظمة بيئية عالمية جديدة لتنسيق الالتزام بتنفيذ المعاهدات البيئية الموجودة حالياً لا يتعارض بالضرورة مع الأجندة التجارية، ان دمج السلطات وميزانية المساعدات التقنية لمنظمة العمل الدولية لا يتطلب اوتوماتيكياً هو الآخر مجابهة مع منظمة التجارة العالمية، لقد خفضت الولايات المتحدة مؤخراً مساهماتها بهذا النوع من المنظمات؛ إرسال المزيد من الموارد الى هذه الوكالات المتعددة الأطراف قد يحدد جزئياً هذا النقد المعتدل.

سـوق الأسـهـم المـاليـة

الجزء الثاني

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

التقسيم الزمني (الكرونولوجيا):

١٦٨٢ :تبادل النظم الاساسية و القواعد في فرانكفورت ،المانيا وتأسيس سوق الاسهم المالية رسميا.

١٧٩٠: اعادة تمويل الحكومة الفيدرالية في حرب الديون الثورية حيث يتضمن ذلك التمويل كلا من ديون الدولة والفيدرالية. والتي بلغت ما يقارب ٨٠ مليون دولار حيث كانت من اهم قضايا التعامل بالاوراق المالية.

١٧٩٢: اجريت في ذلك العام اتفاقية (البوتنوود) في السابع عشر من آيار/ مايو حيث كانت بداية للتنظيمات والتبادلات التجارية لما سمي لاحقاً بتبادلات سوق البورصة في نيويورك و كان مصرف نيويورك اول المصارف التي تم ادراج اسمائها في لائحة الاتفاقية.

١٨٠١: في تلك السنة تم افتتاح سوق بورصة لندن الرسمي بعد مضي قرن من التعاملات التجارية غير المنظمة.

١٨١٧: في هذا العام تم افتتاح سوق بورصة نيويورك و مجلس التبادلات التجارية الكائن في شارع ووال ستريت.

١٨٣٥: اندلع حريقٌ في تلك السنة في اكثر من ٧٠٠ مبنى ما اجبر سوق بورصة نيويورك ومجلس التبادلات على نقل موقعه الى مكان مؤقت.

١٨٥١: في تلك السنة تم تشكيل شركة امستردام للتبادلات التجارية للقيام بتنظيم التجارة المشتركة في تبادلات امستردام التي تعد من احد اقدم التبادلات في العالم.

١٨٥٧: حدث في تلك السنة الذعر الاقتصادي الذي اصاب وول ستريت مع انهيار عقد شركة اوهايو.

١٨٦١: اندلعت في هذه السنة حرب نيسان/ ابريل الاهلية ما ادى الى تعليق سوق بورصة نيويورك و مجلس التبادلات التجارية في عقود الدولة الجنوبية.

١٨٦٣: في تلك السنة تبنى مجلس التبادلات اسم (التبادلات التجارية لبورصة نيويورك).

١٨٦٥: في تلك السنة تم انشاء اخبار الاسهم التي اخترعها ايدوارد كالان و التي تزود التجار و المستثمرين خارج نيويورك بالاسعار الجاري استخدامها.

١٨٦٩: في هذه السنة تم تأسيس شركة غولدمان وصهره صموئيل سكاتش ما ادى الى جعلهم قادة بارزين في عام ١٩٠٤ ثم بُدِلَ هذا الاسم الى غولدمان سكاتش.

١٨٧٠: انهارت في تلك السنة شركة جي جولد و شركاؤها بسبب القيام بمناورة في السوق أدت الى انخفاض كبير في اسعار الذهب وفشل العديد من الاعمال التجارية. وفي تلك السنة نفسها حدث ركود في الاسهم المالية في الرابع و العشرين من شهر سبتمبر/ أيلول فعرف ذلك اليوم بيوم (الاربعاء الاسود).

١٨٧١: في تلك السنة قامت سوق بورصة نيويورك بتبني التبادلات المستمرة ما أدى الى استبدال النهج الذي تستخدمه الاسواق التجارية منذ وقتٍ مبكر.

١٨٧٨: في هذه السنة تم وضع اول هاتف في مبنى سوق بورصة نيويورك للتبادلات.

١٨٨٦: في تلك السنة بلغ عدد الاسهم مليون سهم في سوق الاسهم المالية و التبادلات التجارية في نيويورك في الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الاول.

١٨٩٣: حدثت في تلك السنة كارثة ١٨٩٣ التي هي من اشد انواع الركود الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الذي سبب ضائقة مالية واسعة النطاق وفي السنة نفسها حصلت خسائر مالية في اسواق الاسهم التجارية.

١٨٩٦: نشرت صحيفة وال ستريت أول مرة في تلك السنة (مؤشر داون جونز الصناعي) يتألف هذا المؤشر من اثني عشر سهماً تبلغ كل من قيمها الاولية ٤٠,٤٧.

١٩٠٣: في تلك السنة انتقلت سوق نيويورك للاسهم والتبادلات التجارية الى موقعها الحالي.

١٩٠٧: هي السنة التي إستُهلَت بأزمات مالية ومعاهدة كنكبوكر (احدى الشركات المصرفية الرائدة في نيويورك) وهبوط اسعار الاسهم، وكارثة١٩٠٧، وفي تلك السنة قام الخبير المالي مورغان بتحشيد الجهود لاخراج مصارف نيويورك من المأزق المالي و التراجع في سعر الاسهم.

١٩١٠: في هذه السنة شكل كل من آرثر و هربت وبيرسي شركة سالمون واخوانه.

١٩١٣: وقع الرئيس ويلسون على قانون الاحتياط الفيدرالي لخلق نظام احتياطي فيدرالي.

١٩١٤: حصل تراجع حاد في سعر الاسهم في سوق نيويورك للاسهم المالية و التبادلات التجارية بسبب الحرب العالمية الاولى حيث اغلقت السوق في الحادي و الثلاثين من تموز/ يوليو و لم تفتح الا في منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول حيث تعد هذه اطول فترة تغلق فيها عمليات التبادل التجاري.

١٩١٥:في بداية هذا العام تم نقل اسعار الاسهم في الاسواق الى عملة الدولار وليس كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للاسهم.

١٩٢٠: قامت سوق نيويورك للاسهم المالية و التبادلات التجاري بأنشاء جمعية تبادل الاسهم المالية والتبادلات التجارية بين الاعضاء المشتركين و المصارف و الشركات المتعاقدة.

١٩٢٤: في تلك السنة قام مستثمرو ولاية ماساتشوتس الامريكية بتأسيس اول شركة استثمار في الولايات المتحدة.

١٩٢٧: قام مورغان بأنشاء اول مستودع استلام امريكي الغرض منه توفير التسهيلات التجارية بين مستثمري الولايات المتحدة في بريطانيا بشركة سيليفردج.

١٩٢٩: في تلك السنة انخفضت اسعار الاسهم وبشكل حاد يوم (الثلاثاء الاسود) من شهر اكتوبر/تشرين الاول حيث تمت المتاجرة بأكثر من ١٣ مليون سهم.

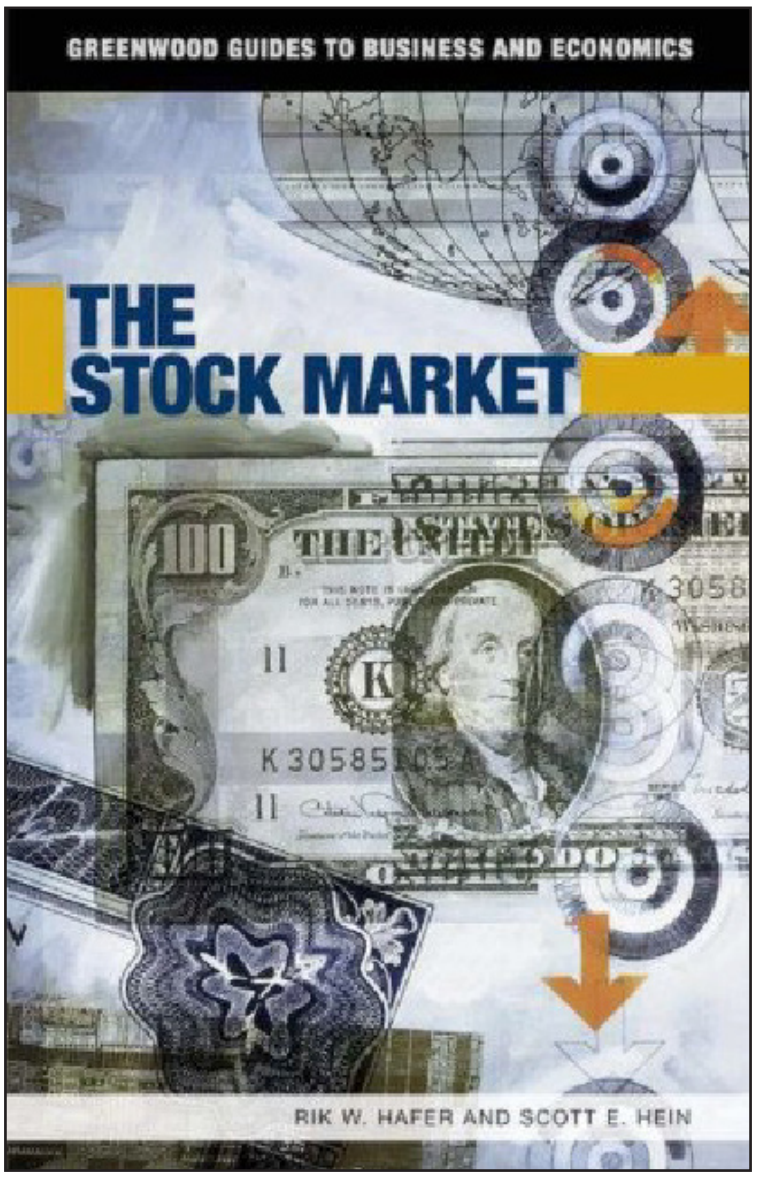

ريك هافر& سكوت هين
دليل غرينود للنشر يحتوي على مراجع وملحقات بيبلوغرافية
يحتوي على ١- تبادلات الاسهم المالية ٢- تبادل الاسهم المالية في الولايات المتحدة

دار النشر البريطانية
حقوق النشر محفوظة٢٠٠٧

الاقتصادي
العدد (1621)السنة السابعة -الثلاثاء (6)
تشرين الاول 2009

يقولون : أشهى من العسل

بعد أن كان العراق من أكبر مصدريه تلاشى انتاجه !

■ بغداد / علي محمد

مرت مهنة انتاج العسل وتربية النحل بمراحل عدة خلال المدة الماضية أظهرت بصورة واضحة مدى الاهتمام الذي يوليه النحالون العراقيون لهذه المهنة التي تجمع بين الفوائد الإقتصادية والصحية والمجتمعية فضلا عن الاسهام في تطوير التروة الحيوانية في البلد ،فمن اسطح المنازل التي تحولت مساحاتها خلايا للنحل الى المشاريع الزراعية المتكاملة التي تضم مساحات تزرع فيها الزهور بشتى انواعها الى جانب الحقول الخاصة بخلايا النحل وبكميات كبيرة .

انسام الفضلي احدى مربي النحل في منطقة الفضيلية تقول : ان العسل المنتج في العراق هو من أفضل انواع العسل المنتج في العالم الذي يتميز بالمواصفات الغذائية الكبيرة والفيتامينات والمقويات المفيدة لصحة الانسان وحيويته،ويعرف العسل العراقي ايضا بعسل (الالف زهرة وزهرة) وهو يعني ان خلايا النحل تعطي مردوا انتاجيا وربحيا اكبر بمعدل متوسط يقدر بـ(١٥) كغم من العسل في حين ان العسل المنتج في الدول الاخرى يكون غذاؤه معتمداً على زهرة واحدة فقط .

وتضيف : والدليل على ذلك انه قبل فترة ارسلت جمعية مربي النحل العراقيين عينة من العسل العراقي لفحصها في سويسرا وقد اظهرت نتائج الفحص انه يحتوي على ١٦ نوعا من المعادن ذات الفائدة الصحية الكبيرة على جسم الانسان ويساعده كثيرا في الوقاية والعلاج من عدد من الامراض .

في حين يقول النحال اسعد عبد الستار عضو جمعية النحالين العراقيين: ان مشاريع تربية النحل تطورت بشكل كبير في العراق خلال الاونة الاخيرة لتنتشر خارج المشاريع الصحية المرخصة من قبل الجهات الصحية لتصل الى عدد كبير من المنازل التي يتخذها البعض مكانا لتربية النحل سواء في الحدائق المنزلية أم في اسطح المنازل ام اماكن اخرى الامر الذي يعرض هذه المهنة الى اضرار كبيرة وكذا الحال مع المناطق السكنية اذ ان كثرة المناحل قد تكون لها اضرار جانبية منها تعرض السكان الى لسعات النحل وما تؤديه من امراض تضر بصحة الانسان بشكل عام ، وذلك مرده الى اسباب عدة منها غياب او ضعف الرقابة الصحية مع وجود المناحل في مزارع واماكن بعيدة عن مراكز المدن ما يتعذر الوصول اليها في بعض الاحيان وكذلك عدم امتلاك بعض اصحاب هذه المهنة المبالغ المالية الكافية التي تمكنهم من انشاء خلايا أنموذجية للنحل في اماكنها المخصصة لذلك.

ويضيف: في الغالب يقوم التجار بتصدير العسل العراقي الى الخارج نظرا لمواصفاته الغذائية والصحية العالية مقارنة بغيره من انواع العسل المنتج في الدول الاخرى مع رخص اسعاره في السوق العراقية وهذا يعني فرصة حقيقية للتاجر المصدر لتحقيق ارباح كبيرة من جراء بيع وشراء العسل العراقي، فالتاجر غالباً ما يقوم باستغلال النحال العراقي لاجباره على بيع المنتج بابخس الاثمان في حين انه يبيعه في الخارج باضعاف سعره الحقيقي وفي ذلك استغلال كبير للنحال العراقي الذي لا يجني الا مبالغ بسيطة مقارنة بما يحصل عليه التاجر المصدر للنحل ما يدفع بالكثير منهم الى ترك المهنة والانصراف الى عمل اخر بسبب المردود الاقتصادي البسيط الذي تدره عليه هذه المهنة الى جانب صمود عدد لا باس به من النحالين في هذه المهنة لما يرون فيها من هواية لا تقارن بغيرها من الهوايات الاخرى مع توفيرها لمردود مالي واقتصادي لا بأس به يعينهم في حياتهم مع توفير بعض المبالغ لاغراض التوسع والتطوير لـ مشروعهم في المستقبل.

ويتابع : اصحاب خلايا النحل بحاجة الى التفاتة اكبر من قبل المسؤولين في الحكومة لاقامة دورات متخصصة في تربية النحل وانتاج العسل ومد يد العون والمساعدة لأصحاب هذه المهنة لتمكينهم من الناحية المادية وتقديم القروض المالية الميسرة والمساعدة على تذليل المعوقات التي تواجههم في العمل وتمكينهم من ادارة مشاريعهم بغية انجاحها وارسالهم في دورات تخصصية الى خارج البلاد وادخال التقنيات الحديثة في تربية النحل من اجل تطوير مهنة تربية النحل وتحسين الواقع الانتاجي الزراعي وبضمنه قطاع تربية النحل وانتاج العسل لما يوفره من مردود مالي كبير.

الاقتصادي
مسؤول الملحق : عباس الغالبي
المندوبون: كريم محمد حسين -احمد مطير - أمنة عبد النبي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

قراءة في السياسة التجارية

■ عباس الغالبي

سنحاول في هذا العمود أماطة اللثام عن بانورامية المشهد التجاري ، ولاأقول السياسة التجارية بسبب الضبابية التي تكتنف عملية التبادل التجاري في ظل ضعف القطاعين الانتاجيين الزراعي والصناعي .

ولعل من البديهي ان أية سياسة تجارية تعتمد اكثر ماتعتمد عليه حركية النشاط التجاري المتعلق بالصادرات والاستيرادات المنظمة المتشكلة على ضوء أرضية قانونية تتفق مع معطيات منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والاقليمية الاخرى والتي تنظم عملية التبادل التجاري على وفق معايير هذه المنظمات أو على ضوء حيثيات الاتفاقيات التجارية الثنائية أو التكتلات الاقليمية الاخرى .

وفي العراق كبلد وضع في العام ٢٠٠٣ امام مقاربتين للانتقال والتحول من طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائدا قبل هذا التاريخ وهو سيطرة الدولة بشكل مركزي على الانشطة الاقتصادية كافة الى طبيعة نظام اقتصادي منفتح نحو آليات أقتصاد السوق ، أقول كان أمام حالتين أما ان يعتمد الوصفات الجاهزة أو مايسمى بالصدمات الفجائية على غرار ماحصل في روسيا ، أو أن يتحول بشكل تدريجي الى آليات اقتصاد السوق على نحو ماحصل في الصين التي جاوزت معدلات النمو فيها حاجز ال١٥٪ ، وأجتهد الحاكم المدني بول بريمر آنذاك والذي زمام المبادئة ان يلجأ الى الوصفات الجاهزة فماكان ألا ان يصدر بعض التعليمات بل الاوامر الارتجالية الغير مدروسة في الجوانب الاقتصادية أربكت الحال الاقتصادي وأبقت الحال سيئا بعد ان فقد حتى القطاع الحكومي سيطرته وهيمنته على النشاط الاقتصادي ولم تتحرك سفينة الاقتصاد العراقي خطوات جادة نحو مرافيء أقتصاد السوق ، بل تراجعت نحو الخلف وظل الاقتصاد مفرطا في أعتماديته على النفط كمصدر دخها وحيد ، وأستكانق القطاعات الانتاجية الى لاشيء وتراجعت الخدمات ولم يفعل الاستثمار ، وفتح الباب على مصراعيه لدخول البضائع والسلع التجارية تجسيدا على أحسن مايكون لسياسة الاغراق السلعي من دون رادع بحيث أصبحت الاسواق المحلية مثلما تخلو من المنتجات المحلية تعج بالبضائع المستوردة ، وان كانت هنالك صناعة محلية ، ألا أنها لاتتمع بأدنى مميزات التنافس وبخاصة السعر والجودة ، أذ أصبح لايوجد للسلع المحلية مكان يذكر في السوق المحلية والعالمية في ظل سياسة الاغراق يقابها سياسات الدعم والحماية للسلع المستوردة من قبل دولة المنشأ .

> **في العراق كبلد وضع في العام ٢٠٠٣ امام مقاربتين للانتقال والتحول من طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائدا قبل هذا التاريخ وهو سيطرة الدولة بشكل مركزي على الانشطة الاقتصادية كافة الى طبيعة نظام اقتصادي منفتح نحو آليات أقتصاد السوق ، أقول كان أمام حالتين أما ان يعتمد الوصفات الجاهزة أو مايسمى بالصدمات الفجائية على غرار ماحصل في روسيا ، أو أن يتحول بشكل تدريجي الى آليات اقتصاد السوق على نحو ماحصل في الصين التي جاوزت معدلات النمو فيها حاجز ال١٥٪**

ومن هنا كانت السياسة التجارية بعد عام ٢٠٠٣ تعتمد على الانفتاح غير المبرمج والاستيراد العشوائي يقابله انعدام الصادرات مع سعي الحكومات المتعاقبة للدخول في ترتيبات الاتفاقية الدولية التي تفترض سياسة تجارية محركة للنمو الصناعي والزراعي على وفق منطق اللبرالية أو التحررية التجارية ، مايعني ان مزيدا من الارتباك التجاري ، ولذا فان لاسياسة تجارية ناجحة من دون تفعيل للقطاعين الزراعي والصناعي لتحقيق مستويات صادرا مرتفعة توازي أو تقترب من الاستيرادات مع وضع ضوابط تحمي المنتج المحلي وتزيد من منافسته للمنتجات المستوردة عن طريع اعتماد مزايا الجودة والمنافسة ،هذا فضلا عن ايجاد سياسة زراعية تزيد من غلة الانتاج الزراعي للدونم الواحد ولاسيما في انتاج الحبوب وتحسين انتاج الفواكه والخضر مع الاخذ بنظر الاعتبار اعتماد أجراءات تضمن وتحسن فرص وصول المنتجات المستوردة من دون الاضرار بالمنتجات المحلية من خلال خفض التعرفات الكمركية والغاء التعرفات غير أو شبه الكمركية وتحويلها التى كمركية خالصة بضور حيثيات مظمة التجارة العالمية .

abbas.abbas80@yahoo.com